



ليفني تحذر من انفجار «فقاعة» ينطوي الإسرائيليون داخلها وتعزلهم عن العالم

* وزراء من الليكود: نتنياهو لم يمنع المصادقة على مشروع قانون ضم غور الأردن * مسؤول رفيع في الحكومة: نتنياهو ليس مستعدا للتقدم في المفاوضات ولا التوصل إلى اتفاق *

«المشهد الإسرائيلي»: قالت وزيرة العدل الإسرائيلية، ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، إن الإسرائيليين يعيشون داخل «فقاعة»، وأنهم ينطوون داخلها ويعزلون أنفسهم عن الواقع الدولي، في كل ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، مذرة من انفجار الفقاعة. وقالت خلال مؤتمر بادرص صحيفة «الكاليس» الاقتصادية إلى عقده في تل أبيب، أمس الاثنين، إنه «أريد أن أتحدث عن «فقاعة»، وهذه ليست فقاعة مالية أو عقارية، وإنما هي الفقاعة التي نعيش بداخلها، متمثلة بانطواء بأكملها وانعزالها عن الواقع الدولي».

وأضافت ليفني أنه تتم عادة اكتشاف الفقاعة بعد أن تنفجر «وبعدها نكتشف الأثمان التي ستدفع، وأسألو جنوب أفريقيا». وقالت ليفني إن المداولات التي تجري في المؤتمرات أو في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية حول القضايا الاقتصادية والتعليم وسلم الأولويات القومية «لا قيمة لها إذا تجاهلت الصراع»، وشددت على أن «الصراع مع الفلسطينيين هو السقف الزجاجي للاقتصاد الإسرائيلي».

وتابعت: «هناك من يفتي عطاءات بناء علاقة في بلدات الأطراف، لأنه ليس مستعدا أن يفرق بين البناء في المستوطنات والبناء في اللد وأشكولن (عسقلان)، وهناك من يرى أن التعامل مع المستوطنات مثل التعامل مع اللد وأشكولن، وعندما يتم رصد عشرات الملايين الإضافية لئلا تدر الاستيطان، التي لا تريد أن تفرض على نفسها قانون حرية المعلومات، فإن هذا هو الجانب المظلم للديمقراطية».

وحذرت ليفني من أن المقاطعة الدولية الاقتصادية والأكاديمية بدأت ضد المستوطنات ولكنها ستتخذ من مرور الوقت إلى إسرائيل كلها، وأن «الصادرات سلتقي بالاستهلاك الأيديولوجي، والجامعات بالمقاطعة الأكاديمية والأبحاث بجواز أوربية، وهذا إن ينتهي هناك وإنما سوف يتقدم».

وقالت إنه «ينبغي قول هذا بصورة واضحة: إن الصراع هو السقف الزجاجي للاقتصاد الإسرائيلي، وحتى من لا يريد السقف الزجاجي أو لا يريد أن يراه سيد نفسه يشعر به، وهو اليوم مثل سيف مرفوع ويهدد بالنزول على رؤوسنا». وفيما يتعلق بأعمال البناء الواسعة في المستوطنات، أكدت ليفني أن إسرائيل تواجه صعوبة في أن تشرح للعالم سبب تأييدها للدولتين من جهة، والاستمرار في البناء في المستوطنات من الجهة الأخرى.

وأردفت أن «العالم لا يفهم هذا الأمر. وأنا لا أدعي أن هذا أمر سهل، فهذا حتى قادم ادعوات كثيرة ضد الفلسطينيين، ولكن فرحة عدم وجود شريك هي فرحة الحمقى وهي ذريعة، ويوجد أشخاص الذين حتى لو وقف الشريك على بعد سنتيمتر منهم فإنهم لن يتصرفوا عليه وسيتفنون وجوده لأنهم في الحقيقة ليسوا مستعدين للتسوية»، وتشير ليفني بذلك إلى وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، الذي قال مؤخرا إنه «لا يوجد شريك لحل الدولتين في الجانب الفلسطيني».

ويذكر أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كسر الإعلان في الفترة الأخيرة أنه يرفض الانسحاب من منطقة الغور في إطار أي حل وأن يبقى الجيش الإسرائيلي منتشرا في هذه المنطقة وسيسيطر على المعابر فيها. ويشار إلى أن هناك مشروع قانون مشابه تم طرحه على الكنيست إلى مستوطنة معزولة في العالم».

وتشير ليفني بذلك إلى قرار اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سنن القوانين، أمس الأول، بالموافقة على مشروع قانون يقضي بضم منطقة غور الأردن لإسرائيل من خلال فرض القانون الإسرائيلي عليها. وصادقت اللجنة على مشروع القانون بأغلبية ٨ وزراء من أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا، والبيت اليهودي، وعارضته ليفني، ووزيران من حزب «يوجد مستقبل»، الذين أعلنوا أنهم سيستأنفون على قرار اللجنة لبحثه في الهيئة الموسعة للحكومة، ما يعني أن مشروع القانون لن يتقدم في هذه الأثناء.

وطرحت عضو الكنيست ميري ريفغ من حزب الليكود مشروع القانون الذي يقضي بفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في منطقة غور الأردن، وذلك في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات حول حل الصراع، وادعت ريفغ أن مشروع القانون يشكل خطوة استباقية لاحتمال أن تعلن السلطة الفلسطينية في المستقبل عن قيام دولة فلسطينية بصورة أحادية الجانب.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «إلمونيتور» الالكتروني

عكيفا إدار لـ «المشهد الإسرائيلي»: العام المقبل سيكون عام الحسم فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والفلسطينيين

حان الوقت الآن للاعتراف بأن حكومة إسرائيل تتصرف مثل ثور هائج في الحلبة وعلى أحد ما أن يوقفه

كتب بلال ظاهر: صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سنن القوانين، أول من أمس الأحد، على مشروع قانون يقضي بضم منطقة غور الأردن من خلال فرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات فيه. وقد أيد مشروع القانون، الذي طرحته عضو الكنيست ميري ريفغ من حزب الليكود الحاكم، وزراء أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا، والبيت اليهودي، وعارضته رئيسة اللجنة ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزراء حزب «يوجد مستقبل»، وياتي قرار اللجنة الوزارية قبل أيام قليلة من عودة وزير الخارجية الأميركي، جون كيري إلى المنطقة، بعد غد الخميس، من أجل مواصلة الجهود لدفع المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، التي ما زالت متعثرة.

وفيما يواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الادعاء بأن إسرائيل تريد السلام إلا قرر عشية الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى الفلسطينيين القدامى بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، متجاهلا مطالب وتحذيرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خطورة خطوة كهذه وتهديدها للعملية السلمية. وفي موازاة ذلك زعم وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، أنه لا يوجد في الجانب الفلسطيني شريك للسلام، وأعلن في الوقت نفسه أنه يطالب بأن يعمل الجيش الإسرائيلي بحرية في المدن والمقرى في الضفة الغربية بعد قيام دولة فلسطينية.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «إلمونيتور» الالكتروني، عكيفا إدار، حول هذه القضية ومحاولة استشراف مستقبل ائتلاف حكومة نتنياهو، في العام المقبل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون سنن القوانين على مشروع قانون يقضي بضم غور الأردن إلى إسرائيل؟

عكيفا إدار لـ «المشهد الإسرائيلي»: العام المقبل سيكون عام الحسم فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والفلسطينيين

حان الوقت الآن للاعتراف بأن حكومة إسرائيل تتصرف مثل ثور هائج في الحلبة وعلى أحد ما أن يوقفه

وقتها لأنه طالما تخبئ هذه الحكومة خلف زي تنكري من العقلانية فإنها تتمتع باعتماد يمنحه لها المجتمع الدولي. واعتقد أنه حان الوقت الآن للاعتراف بأن هذه الحكومة تتصرف مثل ثور هائج في الحلبة وعلى أحد ما أن يوقفه. والوضع الآن هو أنه بقدر ما يكون واضح أكثر، ولا أقول سيئ أكثر، يصعب واضحا للجميع مع من نتعامل. وذلك على الرغم من أن تسيبي ليفني ستقدم استئنافا على قرار اللجنة وستستمر على أنها العاقلة في الحكومة. وسيكون بإمكان نتنياهو الادعاء أمام العالم بأنه لا يخف وراء هذا القرار وينبغي تفهمه لأن لديه ائتلافا يمينيا متطرفا. واعتقد أنه في نهاية الأمر لن يتغير الوضع كثيرا.

(*) نعم ذلك، يبدو أن حكومة إسرائيل الحالية لا تأبه بالمجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إدار: «سأنتشر هذا الأسبوع مقالا في 'إلمونيتور' وسأدعو من خلاله الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى التدخل. لأننا تعلمنا من دروس الماضي، في محادثات كامب ديفيد مع مصر مثلا وأيضا عندما قرر الرئيس بوش أنه لا يمكن مواصلة البناء في المستوطنات، تعلمنا أنه من دون تدخل الرئيس الأميركي فإن المحادثات لن تتقدم وأن تأثير وزير الخارجية الأميركي على حكومة إسرائيل يكون محدودا في غالب الأحيان».

(*) هل تعتقد أن تدخل أوباما في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين سيقود إلى اتفاق أو إلى تقدم المفاوضات على الأقل؟

عكيفا إدار لـ «المشهد الإسرائيلي»: العام المقبل سيكون عام الحسم فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والفلسطينيين

حان الوقت الآن للاعتراف بأن حكومة إسرائيل تتصرف مثل ثور هائج في الحلبة وعلى أحد ما أن يوقفه

وعلى ما يبدو فإن ثمة حاجة إلى قرع الأجراس بقوة أكبر من أجل إيظاظ المجتمع الدولي. (*) ما تقوله، عمليا، هو أنه لا يوجد في إسرائيل (ش) مرفق مف المفاوضات وعملية السلام من عام إلى آخر مثلما حدث في السنوات الماضية؟

إدار: «اعتقد أن هذا سيكون عام الحسم لأن وضع الفلسطينيين في غزة يستصرخ السماء، وسيضطر الفلسطينيون إلى اتخاذ قرارات بعيدة المدى، مثل التوجه إلى الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. واعتقد أننا لن نشهد عاما آخر من الخداع. لأن المثل يقول إنه لا يمكن خداع كل العالم كل الوقت». وإسرائيل نجحت، حتى اليوم ومنذ فترة طويلة، في خداع كل العالم. واعتقد أن الفلسطينيين سيضطرون أيضا إلى اتخاذ قرارات صعبة جدا. ولا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستمر بالوجود إلى الأبد وأن تخدم إسرائيل كمقاول ثانوي للاحتلال».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار» شلومو ساند اختراع «أرض إسرائيل» ترجمة: انطوان شلحت و أسعد زعبي

شلومو ساند اختراع «أرض إسرائيل» ترجمة: انطوان شلحت و أسعد زعبي

شلومو ساند اختراع «أرض إسرائيل» ترجمة: انطوان شلحت و أسعد زعبي

تغطية خاصة

نتنياهوو يطلق وعودا ... في الهواء!

حكومة إسرائيل تمتنع عن إزالة
حواجز وعراقيل أمام دخول
المهندسين والأكاديميين العرب
إلى صناعة الهايتك

أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وعودا في الهواء، خلال مؤتمر «شراكة ونمو» حول دمج العرب في الهايتك، في نهاية شهر تشرين الأول الفائت. فمن جهة، أعلن نتنياهو أن «جزءا كبيرا من النمو سيأتي من خلال دمج مواطني إسرائيل من الوسط العربي في اقتصاد إسرائيل. وهذا محرك للنمو، وهذه هي السياسة التي توجهنا في رصد الموارد». كذلك أعلن أن حكومته قررت رصد خمسة مليارات شيكل لتطوير البنى التحتية في الوسط العربي في إطار خطة خماسية. لكن من الجهة الأخرى اعتبر نتنياهو أنه يوجد جانبان للعمل، وأن الجانب الآخر هو أنه يتعين على الأقلية العربية «احترام القانون [ما علاقة ذلك بالسماح بدخول مهندسين وأكاديميين عرب إلى صناعة الهايتك؟]». وهذا جزء لا يتجزأ من الأنظمة الاقتصادية الناجحة في العالم. وهذا أمر هام لمنع الإجماع قبل أي شيء آخر، ولكن يجب دفع الضرائب والالتزام بقوانين البناء أيضا، وأعتقد أن احترام القانون هو أمر بالغ الأهمية في أي مجال». وأضاف أن على الحكومة تطوير البنى التحتية وتشجيع النساء العربيات على الاندماج في سوق العمل، علما أن حكومات إسرائيل لا تعمل على دمج الرجال أيضا في سوق العمل. وزعم نتنياهو أن النقب والجليل يحظيان اليوم بأعمال تطوير هائلة تحت رعاية حكومة إسرائيل، وبضمنها تطوير الشوارع والمواصلات العامة. لكن هذه المشاريع تندرج، في الحقيقة، ضمن مشاريع متجددة لتهوديد النقب والجليل وليس من أجل مصلحة الأقلية العربية.

من جانبها حذرت محافظة البنك المركزي الإسرائيلي، كرنيت فلوغ، في المؤتمر نفسه، من أن عدم دمج الوسط العربي في الاقتصاد من شأنه أن يشكل «تهديدا إستراتيجيا» على الاقتصاد الإسرائيلي.

لكن هذه التصريحات للمسؤولين الإسرائيليين لا تطبق على أرض الواقع ويعود ذلك بالأساس إلى التمييز العنصري اللاحق بالأقلية العربية والأكاديميين فيها. إذ أن أحد الشروط الأساسية لقبول مهندسين وأكاديميين عرب في شركات الهايتك هو شرط الخدمة العسكرية.

وصرح رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، وهو بنفسه مبادر بارز في فرع الهايتك، خلال «مؤتمر الاتحاد الإسرائيلي للصناعات الرقيقة» أن المستقبل القريب سيشهد ازديادا دراماتيكيا في عدد الحريديم العاملين في شركات الهايتك، وذلك على ضوء نية الوزارة إزالة شرط الخدمة العسكرية للقبول للعمل في هذه الشركات.

وفي أعقاب هذه التصريحات توجه مركز «عدالة» إلى بنيت مطالبا بإصدار نفس تعليمات إلغاء شرط الخدمة العسكرية لكل شركات الهايتك الذي يحول دون قبول المرشحين العرب، وكذلك العمل على إزالة كل الحواجز التي تمنع انضمام المرشحين العرب إلى فرع الهايتك. وشدد مركز «عدالة» على أن إعطاء الأفضلية لمرشحين أنهاو الخدمة العسكرية، رغم أنه لا توجد أي علاقة منطقية بين الخدمة العسكرية وطبيعة العمل، هو تمييز على خلفية قومية بما أن معظم المجتمع العربي معفي من الخدمة العسكرية. وهذا التمييز يتناقض مع قانون تكافؤ فرص العمل، ويؤدي إلى مس بالحقوقي الدستورية لحرية العمل.

مديرو شركات هايك
يدعون إلى دمج العرب

الالفت في كل موضوع دمج العرب في صناعة الهايتك هو أنه يأتي من جانب عدد قليل من المبادرين اليهود، وذلك بسبب أهمية هذا الدمج من الناحية الاقتصادية. لكن حكومات إسرائيل تكاد لا تفعل شيئا في هذا الاتجاه ولا تزال الحواجز والعراقيل أمام انخراط العرب في هذا الفرع.

وتشير التقديرات الإسرائيلية الرسمية، وفقا لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لمجموعة «هاتسوت»، إلى أن دمج العرب في صناعة الهايتك سيرفع الناتج القومي الإجمالي للفرد إلى ٤٠ ألف دولار في السنة، وأن عدم دمجهم في هذا الفرع وفروع أخرى متطورة يؤدي إلى خسارة إسرائيل ٤ مليار دولار سنويا.

وكتب غاي حنسوني، وهو أحد مديري شركة «سيسكو» الرائدة في صناعة الهايتك، في مقال نشرته «ذي ماركر» في ٢٥ كانون الأول الحالي، أنه «إذا كان المهاجرون من روسيا هم الذين لاقتوا معاملة ظالمة من المشغلين في الماضي، فإن هذه المعاملة يلاقيها اليوم عرب إسرائيل والحريديم، فالיום، عندما نتحدث عن استيعاب عرب وحريديم في الهايتك الإسرائيلي، بالإمكان سماع محادثات يطرح فيها المشغلون مخاوف واضحة، رغم أنها خاطئة، مثل: إلى أي مدى سيؤثر الفرد في مجموعة الأقلية على مجموعة الأغلبية؟ كيف سيندمج؟ وكيف ستنجح الشركة كهيئة في التعامل مع الاختلاف الثقافي؟ والأمر المماثل هو أن تجربة الماضي [مع المهاجرين الروس] لم تعلمهم أن إدخال قوى بشرية متنوعة يزيد من الإبداع ويوسع آفاق التفكير ويقود إلى إنجازات».

وأضاف حنسوني أن «الانغلاق أمام قبول المختلف والآخر لا يسب به فقط، وإنما هذا الأمر يؤدي إلى المس بصناعة الهايتك برمتها. لقد باتت هذه وصلة كل واحد وواحدة منلا. والتقديرات اليوم هي أنه خلال عقد سيكون هناك نقص بـ ٧٠٠٠ مهندس، وهذا سيضرب بنجاح صناعة الهايتك، التي هي أحد أهم الكوز الاقتصادية الإسرائيلية».

وتابع أنه «خلال العقد الأخير انتهى أكثر من ٢٥٠٠ عربي في إسرائيل دراسة للقبين الجامعيين الأول والثاني في العلوم الدقيقة والمهن الهندسية. وبإمكان هؤلاء الخريجين الاندماج سريعا بهذه الصناعة، وذلك بالطبع إذا سمحنا لهم بذلك، وليس المقصود قبول شخص للعمل فقط بسبب أصله، مثلما ينبغي عدم رفضه بسبب أصله، وإنما اختياره على أساس أدائه ومهاراته وقدراته. ونحن نعرف أن بيننا جميعا، العرب والحريديم والأشكناز واليهود الشرقيين، يوجد موهلون أكثر ومؤهلون أقل. وما يتعين أن نفعله كمشغلين هو أن نبدي انفتاحا، وأن نجد طرقا للسير بين الفجوات واستغلال الاختلاف بين العاملين لمصلحتنا. وكمشغلين، علينا أن نحكم على الإنسان كفرد، وعدم رفضه بالاستناد إلى مفهوم خاطئ؛ أنه بسبب انتعائه لمجموعة كهذه أو تلك، وعندما نفعل ذلك سنسمح بالمساواة في الفرص، التي في إطارها ستكون القدرات هي المقررة».

وخلص حنسوني إلى أن «دمج مهندسين من الوسط العربي في صناعة الهايتك بإمكانه أن يضيف ٣٠٪ من القوى البشرية النوعية إلى هذه الصناعة والمساعدة في نموها. وهذا وضع يتنصر فيه كلا الجانبين: من جهة، سيحظى المهندسون العرب بفرصة متساوية للتطور والنجاح؛ ومن الجهة الأخرى، سنحظى بدمج أناس نوعيين لن يساعدا في توسيع الآفاق وحسب، وإنما أيضا سيسدون النقص في العاملين الذي تعاني منه هذه الصناعة».

١٢٠٠ عامل عربي فقط يعملون في صناعة الهايتك
الإسرائيلية من أصل أكثر من ١٥٠ ألف عامل!

إحدى شركات الهايتك الإسرائيلية- عقبات وحواجز كثيرة تعترض دخول العرب إليها!

ويعمل فيها ٣٠ عربيا فقط، إلا أن تقرير «يديعوت أحرونوت» أشار إلى أنه «ما زالت هناك حواجز كثيرة في طريق اندماج شبان الوسط [العربي] في هذا الفرع، بينما التمييز والفجوات الثقافية...». إضافة إلى ذلك تشدد منظمة «تسوفين» على أن المدن والبلدات العربية تعاني من نقص في المناطق الصناعية بشكل عام والمناطق الصناعية المخصصة للهايتك بشكل خاص. والنتيجة، وفقا لـ «تسوفين»، هي أن حوالي ٤٤٪ من الرجال العرب الذي درسوا مواضيع علمية يعملون كمعلمين في المدارس.

وقالت ناهف إن «الهدف هو أن يكون الهايتك مركز النمو في المجتمع العربي وأن يساهم العرب بحصة تطابق نسبتهم بين السكان، وهي ٢٠٪. ومن أجل تنفيذ ذلك يجب إقامة هذه الصناعة قريبا من البيت»، وأشارت إلى أنه من أجل تغيير الوضع الحالي ينبغي النظر إلى أنه تكمن في دمج العرب في صناعة الهايتك جدوى اقتصادية.

وأشار سعدي إلى حال الأكاديميين العرب الذين درسوا المواضيع العلمية، وقال إنه «يجب إنتاج طلب [على استيعاب الخريجين العرب]. فالكثيرون تعلموا وعادوا إلى قراهم في الجليل ولم يجدوا عملا. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو عدم وجود مناطق صناعية ولذلك توجهوا رغما عنهم إلى عمل آخر. وادى ذلك إلى أن الشاب العربي لا يعرف ثقافة الهايتك أبدا. والكثيرون درسوا الطب، وكي تكون

معلما في مدرسة لست بحاجة لدراسة العلوم». وتطرق إلى هذا الموضوع أيضا يتسحاق دنتسينغر، وهو رئيس شركة خدمات برمجة الكترونية باسم «جليس سوفتوير»، وقال إن مبادرين كبارا في مجال الهايتك أسسوا هذه الشركة في الناصرة، قبل ست سنوات، بهدف معلن وهو توفير أماكن عمل للأكاديميين العرب. ويعمل في هذه الشركة عمل ١٦٠ عربيا. وأضاف أنه «لا توجد مشكلة اليوم لكل من يقرر الخروج من شركتنا في العمل لدى أية شركة رائدة يريد العمل فيها». لكنه أكد أنه «نظرا إلى أنه لم تكن آفاق عمل واضحة، اتجه طلاب [عرب] متفوقون إلى دراسة الطب وليس علوم الحاسوب أو الهندسة الالكترونية».

لكن الوضع اليوم هو أنه توجد منطقتان صناعيتان للهايتك فقط في الوسط العربي، الأولى في الناصرة والثانية في كفر قاسم.

وقال نائل عبيد، وهو أحد المبادرين إلى إقامة الحديقة الصناعية في كفر قاسم، مشددا على أن «نموذج كفر قاسم نجح بفضل تجنيد أموال خارجية [ليست حكومية] ومساهمة مبادر خاص، وقد كان هناك عدم تعاون مطلق مع الموضوع. وكانت هناك نوايا حسنة لكن هذا ليس كافيا. كذلك كانت هناك عوائق في كل ما يتعلق بالتخطيط».

وانتقد عارف كزيم، وهو مركز مشاريع في «إنجاز - المركز المهني لتطوير الحكم المحلي للسلطات المحلية العربية»، السلطات المحلية العربية، وقال إنه «توجد عوائق في السلطات المحلية نفسها، بين رئيس السلطة والمسؤولين المهنيين، أو عدم مشاركة الجمهور بشكل حقيقي. وهذه دائرة يصعب الخروج منها، لكن هناك بشائر تغيير، فوعي رؤساء السلطات المحلية للموضوع أخذ في الازدياد».

النقلة الكبيرة التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية وبالذات في مدينة الناصرة، لا تزال في مواقع متأخرة، سواء في التوجه والمبادرة للهايتك أم بتلقي الدعم الحكومي أم في دراسة العلوم الدقيقة والتكنولوجية. فالיום نسبة الطلاب العرب للقب الأول في الجامعات الإسرائيلية تبلغ ١٢٪ من الطلاب، بينهم ٧٪ فقط يدرسون العلوم الدقيقة. وهناك ١٥ حديقة ومنطقة صناعية مخصصة للصناعة المتقدمة في البلاد لكن لا يوجد أي منها في المجتمع العربي. وعدد المهندسين العرب في صناعة الهايتك لا يزيد عن ١٪ من العاملين في هذه الصناعة، ونسبة الشركات العربية في مجال الهايتك تكاد لا تظهر، ومن بين ٥٠٠ شركة كبرى لا توجد أي شركة عربية، والنصيب من ميزانية البحث والتطوير التي تقدمها الدولة وتميز بها إسرائيل عن دول OECD قد يكون مجهرى الصفر». ووفقا لمعطيات نشرتها «تسوفين» - مراكز التكنولوجيا العليا، مؤخرا، فإن آلاف الأكاديميين العرب ينهون تعليمهم في إسرائيل في مجال العلوم الدقيقة في كل عام، لكن نسبتهم في فرع الهايتك ضئيلة جدا ولا تتجاوز ١٪. أي ١٢٠٠ عامل. إلا أن هذا الوضع أفضل مما كان عليه قبل خمس سنوات، عندما كان عدد العاملين العرب في صناعة الهايتك ٣٥٠ عاملا فقط، من أصل حوالي ١٥٠ ألف عامل [موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، ١٦. ١١. ٢٠١٣].

ويشار إلى أن «تسوفين» تأسست في مدينة الناصرة في العام ٢٠٠٨، من قبل ثلاثة مبادرين هم سمدار ناهف ويوسي كوتن وسامي سعدي. وتهدف نشاطات هذه المنظمة إلى دفع إقامة صناعة هايك في المدن والبلدات العربية، وتأهيل أكاديميين عرب من خريجي مواضيع العلوم الدقيقة، ولا يعملون في مجالات تناسب خبراتهم، للعمل في الهايتك. وبدأت هذه المنظمة، هذا العام، في العمل في منطقة المثلث، وفتحت مركزا في مدينة الطيرة، ومنظمة «تسوفين» مسؤولة عن طرح أسماء ٢٨٠ مرشحا عربيا للعمل في شركات الهايتك رائدة وإقامة مراكز لصناعة الهايتك في مدن الطيرة، وبخاصة النساء، في قوة العمل في البلاد». وأضافت أنه «يوجد في البلاد نظامان اقتصاديان. والنموذج الذي نتبعه يعتمد على العرض بواسطة تزويد عاملين للفرع وعلى إنتاج طلب بواسطة إقامة فروع في مناطق صناعية ودفع صناعة الستارت أب. ويوجد تمييز هائل عن وعي وبدون وعي، لكن في هذه الأثناء يوجد زخم هائل كما أنه يوجد اهتمام من جانب الوزارات».

وزعم أن عدد العاملين في صناعة الهايتك في الناصرة اليوم هو ٤٠٠ عربي ويعملون في ١٢ شركة، بينما كانت هناك شركة واحدة فقط في العام ٢٠٠٨

صناعة الهايتك العالمية، وهي تحتل المرتبة الرابعة عالميا في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وهي ثاني أكبر مركز للتطوير بعد وادي السيليكون في كاليفورنيا. واليوم، الهايتك هو الدولاب الأساس الذي يدفع قديما بعجلة الاقتصاد والنمو في إسرائيل، حيث وصل مجمل إنتاج صناعة الهايتك في العام ٢٠١٢ إلى ٢٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٥٠٪ من صادرات الصناعة في إسرائيل، إضافة إلى النمو السنوي بمعدل ١٥٪ سنويا».

ولفت سعدي إلى أن «الصناعات الحربية الإسرائيلية وضعت حجر الأساس لهذه الصناعة، وزجرت الآلاف من المهندسين والمتخصصين إلى سوق العمل المحلية والعالمية. إلا أنه ومنذ نهاية الثمانينيات بدأ الاتجاه بالتحول أكثر إلى التكنولوجيا ذات الطابع المدني، واليوم [يوجد] في إسرائيل أكثر من ٣٥٠٠ شركة في مجال الهايتك، تعد ٥٠٠ شركة من بينها من الشركات الكبرى (حجم مبيعاتها السنوية يفوق ٢٠ مليون دولار)، وتقسّم تخصصات هذه الشركات على النحو التالي: ١٠٥٠ شركة في مجال الانترنت، ١٠١٠ شركات في مجال تطوير البرمجة، ٧١٠ شركات في مجال الاتصالات، ٤٠٠ شركة ستارت أب [أي شركات ناشئة]. ٤١٣ شركة في مجال التكنولوجيا الطبية».

وأضاف أنه إلى جانب هذا العدد الهائل من شركات الهايتك الإسرائيلية، فإن هناك «عشرات الشركات العالمية، التي تواصلت مع حمى الهايتك الإسرائيلي وافتتحت العديد من مراكز التطوير والفروع مثل IBM و INTEL في مراكز التطوير التي افتتحت مركزها في حيفا السنة الماضية. ولو نظرنا إلى تأثير شركة إنتيل خصوصا كشركة عالمية رائدة، نجد

أن دخولها إلى السوق الإسرائيلية منذ نهاية الثمانينيات، شق الطريق لقدم العشرات من الشركات العالمية والتي هيأت إلى جانبها نشوء عشرات ومئات الشركات الإسرائيلية الجديدة. فشركة إنتيل وحدها تساهم بـ ١٠٪ من الصادرات الصناعية الإسرائيلية، و ٢٠٪ من صادرات الهايتك الإسرائيلي، وبلغت صادراتها العام ٢٠١٢ ما يعادل ٤٫٦ مليار دولار، وتوظف الشركة اليوم ٨٥٠٠ عامل في البلاد، ولها تأثير غير مباشر على ٢٣٠٠٠ عامل آخر في صناعة الهايتك».

وأشار سعدي إلى أن «عاملا هاما آخر ساهم في تعزيز صناعة الهايتك الإسرائيلية وترسيخ قدرتها على مجاراة الدول الأخرى، كان ضخ دفعة كبيرة من المهندسين والعلماء من المهاجرين الروس لصناعة الهايتك الإسرائيلية في بداية التسعينيات، حيث بات من المعروف أن عماد هذه الصناعة هو الكوادر البشرية المؤهلة، وهناك من يعتقد أن الهجرة الروسية أنقذت الهايتك الإسرائيلي حينها... ونسبة المهندسين في إسرائيل عامة هي نسبة فائقة عالميا وتتجاوز النسبة في الولايات المتحدة واليابان، إذ أن نسبة المهندسين والعلماء في إسرائيل هي ١٣٥ لكل ١٠ آلاف نسمة مقابل ٨٥ في الولايات المتحدة و ٧٥ في اليابان، ولكن الأهم من هذه النسبة هي عقلية المبادرة والتجديد التي فسرها الكتاب المعروف «أمة الستارت أب» سر الهايتك الإسرائيلي».

إقصاء العرب عن الهايتك

يقول سعدي إنه «على صعيد الهايتك ورغم

لمحة عامة

تتباها إسرائيل، وبحق، بأن صناعة الهايتك (التكنولوجيا الرقيقة) لديها هي «قصة نجاح» وعمود يجتدي به، بين الدول المتطورة في العالم. بينما تراوحت هذه النسبة في الدول الصناعية المتعاقبة والمؤسسة الاقتصادية في إسرائيل تمارسان سياسة إقصاء بحق المهندسين والأكاديميين العرب المتخصصين في صناعة الهايتك.

ووضع «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست، في نهاية شهر تموز من العام ٢٠١٠، دراسة بعنوان «تشغيل العرب في صناعة الهايتك في إسرائيل» وقدمه إلى لجنة العلوم والتكنولوجيا البرلمانية، التي أجرت بحثا بعنوان «من أصل ١٥٠ ألف عامل في فرع الهايتك يوجد ٦٠٠ عربيا فقط».

بادر إليه عضو الكنيست حنا سويد. استثمرت إسرائيل نسبة ٤٫٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأبحاث والتطوير، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع دول متطورة مثل السويد (٣٫٨٪) وفنلندا (٣٫٧٪) وكوريا الجنوبية (٣٫٥٪) واليابان (٣٫٤٪). بينما تراوحت هذه النسبة في الدول الأعضاء في منظمة OECD ما بين ١٪ إلى ٣٪. وجزء كبير من الأبحاث والتطوير تم تنفيذه في إطار صناعة الهايتك.

وأضافت الدراسة أن صناعة الهايتك في إسرائيل هي عامل مركزي في فرع الصادرات، وفي العام ٢٠٠٨ شكلت صادرات الهايتك ٤٣٪ من الصادرات الصناعية و ٣١٪ [إضافة من الصادرات الصناعية التكنولوجية المتعلقة بالهايتك، وأشارت الدراسة إلى أن الهايتك تأثيرات إيجابية أخرى على الاقتصاد، بينها نشوء أماكن عمل تترافق صناعة الهايتك وتمنحها خدمات ويشترك في ذلك أصحاب مهن أخرى، بنسبة ثلاثة إلى خمسة عاملين مقابل كل عامل في الهايتك، ورغم ذلك فإن ١١٪ فقط من مجمل المستخدمين في إسرائيل يعملون في مجالات الهايتك، ولذلك رأت الدراسة أنه ينبغي العمل من أجل زيادة تأثير فرع الهايتك على مجموعات سكانية أخرى، وبضمنها العرب».

أمة الستارت أب

وأشار سامي سعدي، وهو مدير ومؤسس مشارك في «تسوفين» - مراكز التكنولوجيا العليا، في مقال نشره في نيسان الماضي، إلى الدور المتقدم لصناعة الهايتك، والتي «باتت تحتل بلا منازع المركز الأول في العالم من الناحية الاقتصادية، لتسبق بذلك صناعتي النفط والسيارات اللتين تحلان في المركزين الثاني والثالث، حيث يقدر نصيب الصناعة التكنولوجية من مجمل الناتج القومي العالمي به تريليون دولار سنويا، فيما يقدر نصيب صناعة النفط بـ ٣ تريليون دولار ونصيب صناعة السيارات بـ ١٫٩ تريليون دولار». وأضاف سعدي أن إسرائيل هي «معجزة في

بقلم: آفي غيل (*)

دخلت إسرائيل إلى مفاوضات السلام (مع الفلسطينيين) التي استؤنفت بعد جهود مضيئة في وقت تمر فيه المنطقة من حولها باهتزازات ومخاطر جمة. ومن المؤلف القول إنه لا يجوز في مثل هذا الوقت المجازفة وإن من الأفضل لإسرائيل، قبل الإقدام على اتخاذ قرارات حاسمة لغرض التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، الانتظار إلى حين انقشاع الغبار. غير أن هذا الغبار لا يميل كما يبدو نحو الانقشاع أو التبدد في المدى المنظور، ومن هنا يتعين على قادة إسرائيل اتخاذ قرارات صعبة، على الرغم من حالة انعدام اليقين التي تلف منطقة الشرق الأوسط. والتحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل تتطلب أقصى درجات الانتباه، ولذلك فإنها تضعف قدرتها على خوض غمار سيرورات عميقة تعكس واقعها لا يجري فيه عامل الزمن في صالح إسرائيل. وبالإضافة إلى السمات المركبة للساحة الجيو- سياسية، هناك اتجاهات تستمد قوتها من تداعبات ما يسمى «الربيع العربي»، والانسحاب الأميركي من العراق، والأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، والصعود المستمر في وزن الفارة الآسيوية في الساحة الدولية. ويضاف إلى ذلك اتجاه آخر يهدد بصورة ملموسة مصالح أساسية لإسرائيل، والمتمثل في إجماع الولايات المتحدة المترديد عن التدخل ولعب دور فاعل في منطقتنا.

وعليه فإن الصورة الجيو- سياسية تبدو حافلة بالمخاطر، مع ذلك فإن سعيا إسرائيليا جادا وحيثا نحو التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، من شأنه أن يفضي إلى إحداث تحول إستراتيجي إيجابي.

المخاطر والوضع الجيو-سياسي
يمكن جزء من المخاطر التي تواجهها إسرائيل في أحداث وتطورات عاصمة تشيبر ظاهريا إلى تحسن في وضعها (إسرائيل) الاستراتيجية، انغماس الدول العربية في مشاكل داخلية واقتصادية عويصة تهدد استقرارها، ومن هنا فإن احتمال إقدامها على شن حرب تقليدية ضد إسرائيل لم يعد قائما أو ممكنا. لا سيما في ضوء انشغال الجيش السوري في حرب أهلية طاحنة، بالإضافة إلى ذلك فإن محور طهران - دمشق - حزب الله بات عرضة للتهديد، فيما تشهد مكانة حزب الله تراجعاً في أعقاب اصطفاة في جانب نظام الرئيس بشار الأسد في الصراع الداخلي السوري، كذلك فقدت حركة «حماس» قاعدتها في سورية، وخسرت تأييد مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وبصورة عامة أضحي العالم العربي منمهماً في صراع طائفي بين السنة والشيعة. في المقابل، ما زالت معاهدتنا السلام الموقعتان بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن مصانيتين ومستقرتين وانحست حالة التدهور والأزمة في العلاقات الإسرائيلية - التركية، كما أن زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الأخيرة شكلت إشارة واضحة لدول المنطقة بأن الولايات المتحدة تساند بقوة وحزم إسرائيل.

غير أن هذه المعطيات مهما كانت مشجعة لا تلغي الاتجاهات السلبية العميقة، وحقيقة أن إسرائيل تعيش في قلب منطقة عنيفة ومضطربة، والتي دلت أحداث السنة الأخيرة على أنها تمر بسيرورات يمكن أن تضر بها (إسرائيل) بشدة بطرق وأشكال مختلفة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

* تدهور أمني ممكن على حدود إسرائيل (مع سورية

ولبنان ومصر وقطاع غزة)؛ وقوع هجمات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية في الخارج أو هجمات بالصواريخ ضد تجمعات سكانية داخل إسرائيل؛ هجوم بأسلحة كيميائية؛ في أسوأ الاحتمالات وقوع حرب شاملة تضطر فيها إسرائيل لمواجهة هجمة منسقة تشمل عدة جهات ومن ضمنها الجبهة الداخلية.

* مس بالمكانة السياسية لإسرائيل، وذلك على خلفية إمكان اللقاء اللوم عليها في عدم التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتراجع مكانة حليفها الأميركية، وتناهي قوة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، واهتزاز المحاور الإستراتيجية في مقابل القاهرة وأنقرة.

* تدهور وضع إسرائيل الاقتصادي نتيجة لتدهور أمني وضغوط سياسية، أو نتيجة لاستمرار حملة «نزح الشرعية» وأشكال المقاطعة المختلفة ضد إسرائيل.

* مس بالعلاقات الإسرائيلية - الأميركية وذلك في ضوء إمكانية توجيه ضربة إسرائيلية لمنشآت إيران النووية دون موافقة الإدارة الأميركية، أو في أعقاب تأييد الولايات المتحدة لاتفاق مع طهران غير مقبول لدى إسرائيل، بالإضافة إلى عدم استجابة الحكومة الإسرائيلية لتوقعات واشنطن المتعلقة بدفع عملية السلام مع الجانب الفلسطيني، فضلا عن ذلك، فإن إسرائيل ستتأثر بصورة ملموسة ليس فقط جراء تغيير في نوعية العلاقات مع واشنطن وإنما أيضا نتيجة لأي تغيير أو تراجع في المكانة العالمية للولايات المتحدة. ففي موازاة صعود قوة آسيا والتحدي الجيو- سياسي الذي تواصل موسكو طرحه أمام واشنطن، يستمر اتجاه التآكل والانحسار في المكانة الدولية للولايات المتحدة.

إن امتناع الرئيس أوباما حتى الآن عن إظهار زعامة حازمة في مواجهة استفزازات كوريا الشمالية، وإصرار إيران على دفع مشروعها النووي قدماً، واستمرار دوامة العنف وسفك الدماء في سورية، ومن ضمن ذلك استخدام السلاح الكيميائي- كل ذلك يعزز الصورة المتبلورة للولايات المتحدة كدولة عظمى تتجه نحو التركيز في أزمتها الاقتصادية ومشاكلها الداخلية الصعبة، وتفضل عموماً العمل والتدخل من خلال أطر متعددة الجنسيات والقيادة «الخلف» .

دور التطورات الإقليمية في توجيه التفكير الإسرائيلي
لم تؤد الهزة السياسية الإقليمية التي أطاحت بعدد من الحكام الديكتاتوريين إلى قيام أنظمة ديمقراطية وليبرالية وإنما مهدت الطريق أمام صعود الإسلام السياسي والذي أثار أداؤه في إدارة دفة الحكم، كما عبر ذلك عن نفسه في العام الأخير، خيبة أمل وصحوة، بل وادى إلى انقلاب عسكري في مصر أطاح بحكم الإخوان المسلمين. وما زالت الأظر الدولية في المنطقة تشهد اضطراباً وانهباء، ولا تلوح في الأفق القريب إمكانية استتباب الاستقرار والهدوء. ويجد ذلك تعبيراً له في استمرار الحرب الأهلية في سورية وخطر تفككها، والأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر، وتهديد استقرار كل من الأردن ولبنان، واستمرار التدهور متعدد الأقطاب التلاشي في العراق، فيما تمضي إيران قدماً في طريق امتلاك السلاح النووي. في ضوء ذلك يمكن تشخيص عدد من المؤشرات التي ينبغي لها أن تكون ماثلة في خلفية التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يفترض أن يوجه ويرشد المسؤولين الإسرائيليين عن إدارة دفة المفاوضات:

تحول الإسلام السياسي إلى عامل مهم ومؤثر جداً في الساحة الإقليمية؛ تنامي قوة وتأثير الشارع (الجهابير)؛

التّي خاضها ويخوضها العمال الأجراء في إسرائيل.
يشار إلى أن المؤلفة حاصلة على اللقب الجامعي الثاني في الاقتصاد السياسي، وهي صحافية ومررة وناشطة فاعلة وقديمة في الحزب الشيوعي الإسرائيلي وفي منظمات نسائية، أشغلت عضوية الكنيست الإسرائيلي عن كتلة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة- حداش» منذ مطلع التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٣، وقد صدرت لها العديد من الكتب، كمؤلفة ومرحلة .

نظرة على المؤسسة السياسية في إسرائيل ومشكلاتها البنوية منذ قيام الدولة

اسم الكتاب: «الخبز والعمل- الطبقة العاملة الإسرائيلية: نظرة راهنة وتاريخية»
تأليف: تمار غوجانسكي
إصدار: منشورات «برديس»، ٢٠١٢

ساد في إسرائيل لسنوات طويلة الرأي القائل بأن البحث في مسائل أصحاب رؤوس الأموال والعمال، وأرباب العمل والأجراء، والعلاقة بين المال والسلطة، تقادم عليه الزمن. ولكن عندما خيل للبعض بأن الرأي القائل إن «الطبقات اختلفت» ولم تعد هناك فوارق طبقية في إسرائيل قد انتصر، جاءت الأزمة الاقتصادية (العالمية) التي بدأت في العام ٢٠٠٨، لتعيد خلط الأوراق.

ويشكل هذا الكتاب- وفقاً لما جاء في تقديم له- محاولة تتخطق من رؤية نظرية وعملية، وكذلك من التجربة الشخصية للمؤلفة، لإضاءة وتوضيح عدد من المسائل الأساس المتعلقة بوضع العمال الأجراء في النظام الرأسمالي الإسرائيلي، مثل: حقوق العمال في الديمقراطية الإسرائيلية، وضع النساء العاملات، إدارة الصراعات الطبقيّة، استغلال الحروب لتوسيع الهجمة على العمال والمستخدمين، الدور الذي يلعبه اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) في إسرائيل، وتبلور أطر نضال طبقية خارج نطاق «الهستدروت».

وتشير المؤلفة في هذا السياق إلى أن الحراك الاجتماعي الاجتماعي الذي انطلق في إسرائيل في صيف ٢٠١١، والذي نشب على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، واتساع الفجوات في المدخولات، ساهم في زيادة الوعي الذاتي لدى طبقة العمال الأجراء في إسرائيل، تجاه الفجوات الطبقيّة، وفي ظهور بوادر تحرر جلية من تأثير الخطاب بشأن «الطبقة المتوسطة»، باتجاه انخراط هؤلاء العمال والمستخدمين بصورة فاعلة في حركة الاحتجاج الاجتماعي والنضالات من أجل العيش الكريم والحق في التنظيم والاحتجاج والإضراب عن العمل. وتقول غوجانسكي في كتابها، إن شعار «خبز، عمل» الذي نادى به العمال للمرة الأولى في عشرينيات القرن الماضي، عاد ليُدوي مجدداً، منذ احتجاج صيف ٢٠١١، في مئات النضالات والإضرابات

الأزمة الاقتصادية المتفاقمة؛ انفجار النزاعات العرقية والدينية؛ ضعف السلطة المركزية الدلوانية في ضوء تنامي قوة المنظمات الإرهابية والمليشيات الطائفية والفئوية؛ تقويض واهتزاز الركائز الإستراتيجية التقليدية لإسرائيل (كالقاهرة وأنقرة) وترسخ المفهوم الإقليمي القائل بأن الولايات المتحدة - حليفة إسرائيل - تمر في عملية أفول وتخل عن دورها وتدخلها في الشرق الأوسط.

صحيح أن الصورة الجيو- سياسية الراهنة تقلص التهديدات العسكرية الدلوانية لإسرائيل - ما عدا التهديد الإيراني - إلا أنها تعزز قوى غير دولانية معادية لإسرائيل، وتجعل بيئة عملها في المنطقة أكثر تعقيدا وحساسية. من هنا فإن الحقيقة الإستراتيجية التي لا يمكن تجاهلها أو طمسها تتمثل في أن عدم التقدم نحو التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني ما زال يشكل تهديداً لطابع إسرائيل اليهودي والديمقراطي، ويضر بمكانتها السياسية، ويساهم في إنذاك ظواهر نزع الشرعية الموجهة ضدها.

إلى ذلك، فإن فشل المفاوضات التي لعب وزير الخارجية الأميركي جون كيري دوراً فاعلاً في استثنائها ويواصل جهوده لدفعها قدماً، يمكن أن يؤدي بالجانب الفلسطيني إلى ممارسة سلسلة ضغوط سياسية ودبلوماسية وقانونية ضد إسرائيل في الساحة الدولية، وإلى السعي لاستبدال نموذج «المعدنات المباشرة بوساطة أميركية» بمسار بديل، «نموذج حل شبه مفروض برعاية متعددة الجنسيات»، كما ومن المحتمل، من أجل زيادة الضغط، أن يلجا الجانب الفلسطيني إلى إلقاء المسؤولة عن الضفة الغربية على إسرائيل، وتفضيل حل «دولة واحدة لشعبين».

ومثل هذه التطورات يمكن أن تقوّض الوضع الأمني إلى حد اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة.

إن عدم إقرار بعض الأوساط والمسؤولين الإسرائيليين بالفرصة الإستراتيجية الكامنة في استتشاف المفاوضات مع الفلسطينيين يكمن، من ضمن أشياء أخرى، في الفرضية المستترة بأن عامل الزمن يخدم مصلحة إسرائيل، ولكن هذه الفرضية خاطئة للأسباب الآتية:

إن استمرار أنشطة التوسع الفلسطيني في المستقبل سيجعل من الصعب على الحكومة الإسرائيلية في المستقبل تطبيق اتفاق يستند إلى مبدأ دولتين لشعبين. ويعني ذلك أن الوقت الذي يمر (بالإضافة إلى الواقع الديمغرافي) يضر بصورة دائمة بقدرة إسرائيل على المحافظة على الهدف القومي الأعلى المتمثل في كونها دولة يهودية وديمقراطية.

إن عملية الضعف أو التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة، وإحجامها عن تورط عسكري جديد في الشرق الأوسط، لا يحمل بشائر جيدة لإسرائيل، بل على العكس يضر بمناعتها الإستراتيجية وقدرتها الرادعة، فضلاً عن أن الشرق بدون الولايات المتحدة سيكون منطقة أقل استقرارا وأكثر خطورة.

إن التغييرات الجارية في الساحة الدولية والنظام العالمي، تشير إلى أن العالم يتجه أكثر فأكثر نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب تتلاشي فيه الهيمنة الأميركية المطقة التي سادت فيما مضى، وهي عملية من شأن استمرارها أن يضر بإسرائيل، ومن ضمن ذلك فيما يتعلق بإدارة عملية حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.

كذلك فإن التغييرات في طابع وأشكال القتال وتطور الوسائل القتالية، لا ينطويان على بشائر جيدة لإسرائيل.

فالانتقال من حروب بين جيوش نظامية إلى حرب العصابات والإرهاب التي يدور رحاها في قلب المدن واستخدام

وجهة نظر دبلوماسي إسرائيلي سابق

استئناف «مفاوضات السلام» والتحول الإستراتيجي الذي تحتاجه إسرائيل

الصواريخ الدقيقة، وخطر وقوع أسلحة إبادة جماعية في أيدي عناصر إرهابية، يدل على أن مرور الوقت يؤدي إلى تعظيم التحدي الأمني، مما يتطلب مواجهة لا تقتصر فقط على عناصر قوة نوعية متفوقة، وإنما تدمج أيضا استخداما مدروسا لرافعات سياسية، وإقامة منظومات أمنية إقليمية.

إذن، في الوقت الذي تشير فيه غالبية السيرورات التي تمرور تحت أقدامنا إلى أن عامل الزمن لا يصب في صالح إسرائيل، فإن السؤال المطروح هو: ما هي الخطوة المركزية التي يمكن للقيام بها الآن أن يساعد في درء الخطر والسوء، ورسم طريق يفضي إلى إحداث تحول إستراتيجي إيجابي؟ في هذا السياق فإن إسرائيل ستواجه، عاجلا أو آجلا، مسألة رسم حدودها الشرقية، وبصورة عامة فإن الجدل يدور حول المسار المرغوب لهذه الحدود ومكونات التسوية الأخرى المرتبطة بانسحاب إسرائيل إلى خط حدود دائمة ومعترف بها. والسؤال هو: ما هو الموعد أو التوقيت الأمثل من ناحية إسرائيلية للتوصل إلى تسوية بأفضل الشروط؟

يبدو لي أن إسرائيل موجودة الآن في «اللحظات الأخيرة» من التوقيت الأمثل للمساومة على شروط التسوية والانسحاب من المناطق التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية، هذا إن لم تكن قد فوتت هذه الفرصة (؟)، ومع أن من الصعب الآن تطبيق اتفاق لحل دائم للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، إلا أن هناك أهمية قصوى للتوصل في هذا الوقت إلى اتفاق يحظى بشريعة دولية، ويعكس أولويات موقف المساومة، التي ما زالت إسرائيل تتمتع بها صحيح أن تطبيق الاتفاق ربما يستغرق سنوات طويلة، ولكن من لحظة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، ستخلّي إسرائيل لمصلحتها- عن إغراءات الاستثمار والاستيطان في المناطق الواقعة خلف (شرق) خط الحدود المتفق عليها، وبالتالي عن المجازفة بفقدان الأغلبية اليهودية.

فالاتفاق على خط الحدود النهائية (حتى وإن كان الانسحاب إليه سيتم بصورة تدريجية) سيضع حدا لمنطق «فرض الوقائع على الأرض»، طالما لم يحسم مصير المنطقة. مع ذلك لا بد من الإقرار بمساحة الحسم، والذي يؤثر على دافع أي زعيم للأقدام على اتخاذ قرارات حاسمة في هذا الصدد خلال فترة ولايته، فمثل هذه القرارات مرتبطة أيضا بطبيعة الحال بنشوء خلافات داخلية حادة، وحتى بإمكانية اندلاع صراع داخلي عنيف في إسرائيل، ولذلك فإن القرار «البارد» بشأن التوقيت المثالي لـ «إبرام الصفقة» يصطدم بعائق إنساني يتطلع نحو إرجاء الموعد إلى ما بعد «انتقاء ولايتي»!

والادعاء المؤلف في هذا السياق بأن «عامل الزمن يلعب لصالح إسرائيل» يستند ظاهريا إلى «دليل» أو «إثبات» مؤده أن عدم تعجل إسرائيل في تحديد خط الحدود الدائمة أدى بالذات إلى جعل الفلسطينيين يقبلون حاليا بعدم عودتها (إسرائيل) الكاملة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبفكرة بقاء كتل المستوطنات القريبة من «الخط الأخضر» تحت السيادة الإسرائيلية. غير أن الواقع الجيو- سياسي الذي تحدثنا عنه يدل على أن هذه الفرضية، بشأن «عامل الزمن الذي يصب في مصلحتنا»، لا أساس لها من الصحة.

نافذة فرص لتحول إيجابي

إن إدارة حازمة للمفاوضات من أجل التقدم نحو التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني بشكل خاص، وللنزاع الإسرائيلي- العربي بشكل عام (من خلال الاستناد إلى مبادرة السلام العربية)، تعتبر خطوة تنطوي على طاقة وفرض لإحداث تحول إستراتيجي إيجابي في ضوء الاتجاهات السلبية القائمة. فهذه الخطوة تنطوي على مفزى

إستراتيجي نظرا لأنها تؤدي إلى إرساء حدود دائمة ومعترف بها، وإزالة خطر فقدان إسرائيل للأغلبية اليهودية ولطابعها اليهودي- الديمقراطي، ووضع أسس لتسوية وتنظيم العلاقات مع الفلسطينيين ومن ثم مع بقية العالم العربي. إلى ذلك، فإن حقيقة انغماس سورية في حرب أهلية داخلية، تخلق نافذة فرص إستراتيجية، من حيث أنها تحد من قدرة دمشق على إحباط أو عرقلة تسوية إقليمية.

إن القيمة الكامنة في هذه الخطوة، تتمثل في أنها تقدم أيضا إجابة، وإن جزئية، للتحديات الجديدة التي نشأت، أو تفاقت، على أرضية «الربيع العربي» ذلك لأنها تساعد في إزالة المسألة الإسرائيلية من أجندة الشارع العربي، الذي أضحي عاملا مؤثرا ومهما أكثر في رسم سياسة حكوماته تجاه إسرائيل.

تقليص حافز بعض الدول العربية نحو حل أزمتاتها ومראعاتها الداخلية عن طريق تصدير الصراع والمواجهة ضد إسرائيل.

شق الطريق أمام تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبين عامة العالم العربي والإسلامي.

تحسين القدرة على تعزيز وترميم محاور إستراتيجية تعاني من خلل واضطراب (مثل محور إسرائيل- مصر- تركيا)، أو من تهديد (مثل الأردن)، مما يساهم أيضا في توطيد منظومة إستراتيجية إقليمية في مواجهة إيران ومسايعها لهيمنة في الشرق الأوسط.

زيادة تحصين ومناعة العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، من خلال «منع إجازة» تاريخي للولايات المتحدة (كرعاية للاتفاق)، يساهم في تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، ويرتقي بقدرتها على تحقيق أهدافها في العالم العربي، ويوفر لها حافزا لمواصلة تدخلها وتواجدها في المنطقة.

تحسين مكانة إسرائيل السياسية وصورتها في العالم وكبح اتجاه نزع الشرعية عنها بشكل ملموس.

تحسين وتطوير قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على النمو وإيجاد أسواق جديدة للمصادرات الإسرائيلية.

تخفيف حدة المواجهة إزاء تحدي حياة التعايش مع الأقلية العربية في إسرائيل.

أخيرا فإن التوصية بالتعاخي مع جولة المفاوضات المتجددة مع الجانب الفلسطيني كفرصة إستراتيجية حيوية، وربما أخيرة، وأنه ينبغي بناء على ذلك استنفاد هذه الفرصة بحزم وجدية كبيرة، لا تتجاهل المضاعب المتوقعة أمام تطبيق مثل هذا الاتفاق. وفي ضوء الضعف الذي يعاني منه الطرف الفلسطيني المفاوض، وعلى خلفية انعدام الاستقرار الإقليمي، يتعين على إسرائيل التمسك بإصرار بمطالب أمنية صارمة، وبعملية متدرجة في تنفيذ الاتفاق الذي يجب أن يتركز ليس فقط على جداول زمنية وإنما أيضا على اختبارات تنفيذ صارمة كشرط لتنفيذ مرلي متدرج للاتفاق.

لكن، حتى تؤخذ مطالب إسرائيل كمطالب مشروعة، لا بد لها من أن تقبل بالمبادئ المعروفة كأساس للحل الدائم، وفي مقدمها خطوط حدود العام ١٩٦٧ وتبادل أراض بصورة متفق عليها.

إن طرح مثل هذا التوجه، ناهيكم عن التوصل إلى الاتفاق في حد ذاته، من شأنه أن يحسن بصورة ملموسة مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية، وأن يوفر لها الرافعة الإستراتيجية الأكثر نجاعة، وذلك إزاء التحديات الجسيمة الماثلة أمامها.

(*) دبلوماسي إسرائيلي سابق. هذا المقال ظهر في الموقع الإلكتروني لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي» ترجمة خاصة.

إعداد: سعيد عياش



المؤسسة السياسية في إسرائيل في السنوات الأولى



الخبز والعمل- الطبقة العاملة الإسرائيلية: نظرة راهنة وتاريخية

والموسيقى. ويلاحظ في هذا السياق أن جيلا جديدا من الشعراء قد ظهر في إسرائيل ولا سيما في الأماكن التي كان من الصعب فيها، قبل عقدين من الزمن، تصور تطور نتاج أدبي من هذا القبيل في المستوطنات الواقعة خلف (شرق) الخط الأخضر.

فمنذ بداية المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية، انصب جل جهود بناء المستوطنات على احتياجاتهم المادية التي عبرت عن ارتباطهم بـ «أرض إسرائيل». غير أنه نمت لدى الجيل الثاني من المستوطنين احتياجات ومتطلبات روحية أدت بعدد منهم إلى ممارسة نشاطات أدبية أخذ تأثيرها يزداد شيئا فشيئا، إلى أن تمكنت من إيجاد موطن قدم لها في الحياة والتجربة الإسرائيلية بشكل عام.

ويستعرض الكتاب سيرة وانشطة مجموعة من الشعراء الذين نشأوا بين ظهرائي المستوطنين، والتي ينصب اهتمامها ونتائجها الأدبي على جسر الفجوة بين الشعر الإسرائيلي وبين الثقافة اليهودية. وتطل نظرة هؤلاء

ويتناول الكتاب أيضا في هذا السياق أربع مشكلات مركزية تلازم المؤسسة السياسية الإسرائيلية منذ قيامها، وهي: الأمن، مكانة المواطنين العرب، عدم المساواة الاقتصادية والفجوات الاجتماعية، وعلاقة الدولة والدين، كما يتناول انعدام القدرة على مواجهة هذه المشكلات.

عن الشعراء المستوطنين الجدد

اسم الكتاب: «المهمون: تمرد أدبي وروحي في معاقل غوش إيمونيم»
تأليف: دافيد يعقوبسون
الترجمة عن الإنكليزية: نسور إبريلخ
إصدار: منشورات «يديעות أحرונوت»، ٢٠١٢

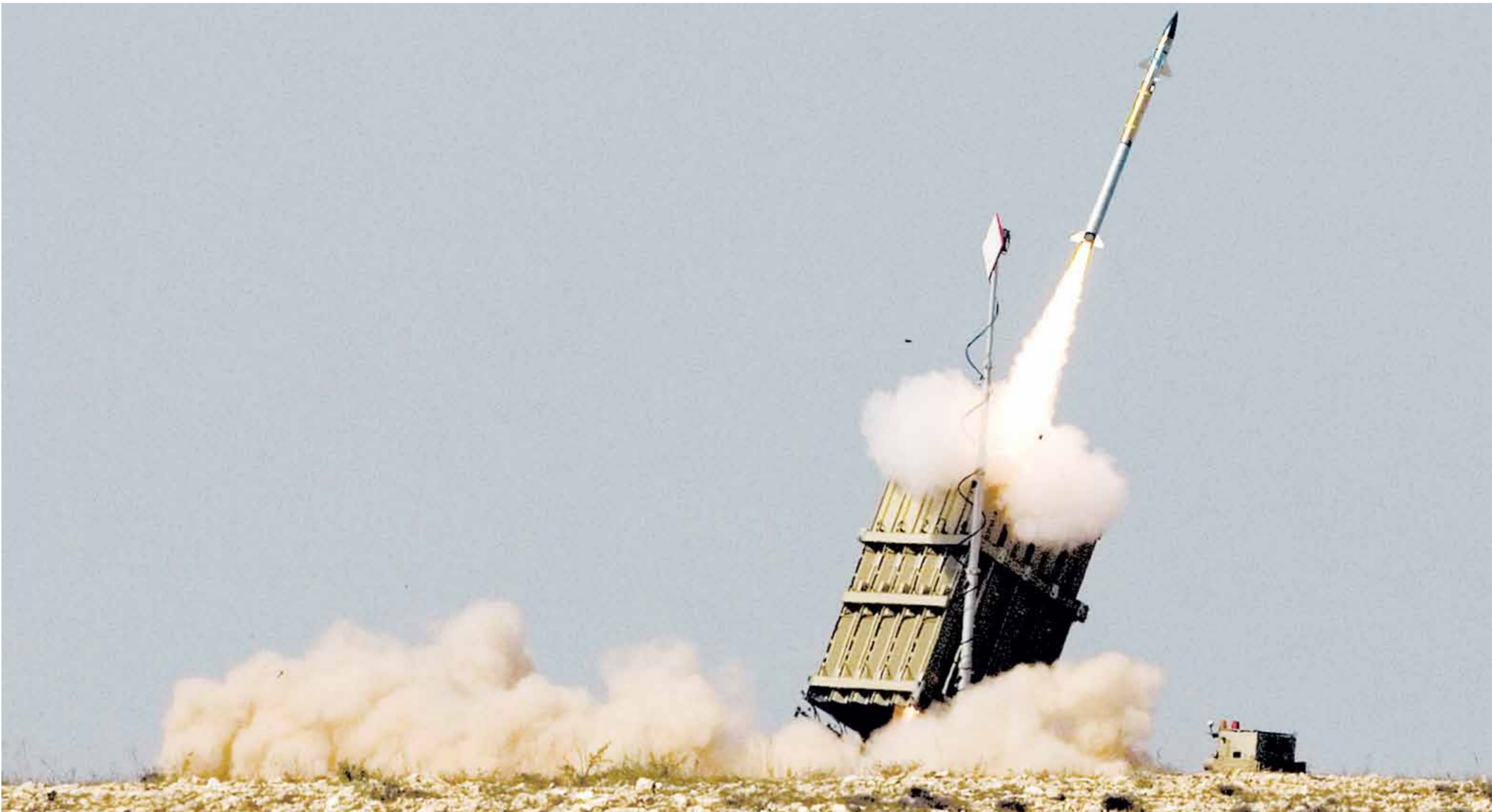
جاء في تقديم لهذا الكتاب: يعبر إسرائيليون متدينون عن أنفسهم خلال العقود الأخيرة بواسطة الشعر والأدب والمسرح والرقص، والتلفزيون والسينما

إعداد: برهوم جريسي

«المشهد الاقتصادي»

بنك إسرائيل يطالب برفع ضرائب بقيمة ٣ مليارات دولار خلال العام ٢٠١٥

* لبيد ونتنياهو يتفقان على رفع ميزانية ٢٠١٥ بنسبة ٢٦٪ عن العام ٢٠١٤ بدلا من ٤٪ * تقليص الزيادة سيؤدي إلى تقليص ميزانيات اجتماعية * لجنة المالية البرلمانية تقر زيادة لوزارة الدفاع ما يلغي كل التقليلات التي أقرت للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ *



منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ قصيرة المدى- الحكومة الإسرائيلية قررت زيادة الميزانية الأمنية لتنفيذ مزيد من مشاريع إنتاج الأسلحة الدفاعية المتطورة

من قبل للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، لا بل إنه في النتيجة النهائية فإن ميزانية ٢٠١٤ حصلت على زيادة أكبر مما كان يجب تقليصه، ومن المتوقع أن تتلقى وزارة الدفاع زيادات إضافية خلال العام ٢٠١٤. كما جرت العادة في التعامل مع ميزانية هذه الوزارة منذ سنوات طوال. وتبلغ ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية السنوية نحو ١٦ مليار دولار، وهذا عدا ٣ مليارات دولار هي الدعم العسكري الأميركي السنوي لإسرائيل، وخلال كل عام تتلقى وزارة الدفاع إضافات «مؤقتة» لميزانياتها تتراوح عادة ما بين ٧٥٠ مليون دولار وحتى ١٦ مليار دولار وأكثر.

وقالت صحيفة «هارتس» إنه «في التحصيل الأخير ستكون ميزانية وزارة الدفاع أكبر عمليا بعدة مئات ملايين الدولارات من الميزانية الأصلية التي سبقت قرار التقليل. ولن يكون هنا تقليص بل ارتفاع في الميزانية، حتى لو كان قسم من هذا المبلغ مبنيا على علاوات لمرة واحدة لأغراض محددة». وأضافت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي يبذل في هذه المرحلة خطة لاستغلال المقدرات الجديدة التي ستكسر في معظمها للنفقات المرتبطة بالانشغال العملائي وتوسيع التدريبات والتأهيلات المختلفة. وسيتم استغلال قسم من هذا المبلغ أيضا لدفعات مبكرة للصناعات الأمنية لقاء تنفيذ مشاريع بعيدة المدى.

بدلا من زيادة مقررة سلفا بنسبة ٤٪، ما يعني أن الحكومة بدأت تتجاوب مسبقا مع تقرير بنك إسرائيل المركزي، وتقرير منظمة الدول المتطورة OECD. وأيضا تقرير صندوق النقد الدولي. وستكون نتيجة القرار الذي من المفترض أن تقره الحكومة قريبا تقليص حجم الميزانية بنحو ٢٣ مليار دولار، وهذا سيأتي مباشرة على حساب المصاريف العامة للحكومة، وبالأساس في القضايا الخدمائية. إذ قالت صحيفة «ذي ماركر» إنه جرت العادة على أن تكون هذه التقليلات من نصيب وزارات الخدمات الاجتماعية، مثل رفاه وصحة وتعليم وغيرها.

إلغاء تقليلات الميزانية الأمنية

هذا وكانت اللجنة المالية البرلمانية الإسرائيلية قد أقرت في الأسبوع الماضي زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ١٦ مليار دولار للعام الجديد ٢٠١٤. لتكون بذلك قد ألغت تقليص الميزانية الذي كان مقررا للعام الجديد، وبعد أن كانت قبل شهرين قد زادت ميزانية الوزارة للعام المنتهي بنحو ٨٥٠ مليون دولار، لتلغي التقليل الذي تم إقراره للعام الجاري في ميزانية وزارة الدفاع. وقالت الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن ما جرى عمليا هو أن الحكومة ألغت كل التقليلات في ميزانية وزارة الدفاع التي أقرتها

ويقول بنك إسرائيل في تقريراته إنه من أجل أن تحقق الحكومة سقف العجز في الميزانية، في كل واحد من الأعوام الثلاثة ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، عليها اتخاذ إجراءات ضرورية جديدة، لضمان توفير ما يعادل نسبة ١٪ من الناتج العام، الذي يصل إلى ٣١٤ مليار دولار، وهذا من خلال رفع الضرائب وتقليص مصروفات الحكومة. وحسب التقديرات، فإن مصروفات الحكومة المقررة في العام ٢٠١٥ سترتفع بما قيمته ١٦ مليار دولار، وهذا من دون حساب أن تكون الحكومة بحاجة إلى مصروفات أكبر، على ضوء تطورات قد تشهدها إسرائيل خلال العام ٢٠١٤.

وتقول تقديرات بنك إسرائيل المركزي المعدلة إن العجز في الميزانية العامة للعام المنتهي- ٢٠١٣- سيكون أقل من ٣٩٪، بدلا من ٤٦٪ حسب التقدير الذي بنيت على أساسه الميزانية العامة، كما أن العجز سيتراجع هو أيضا في العام ٢٠١٤، وسيكون أقل من ٢٪ من حجم الناتج العام في إسرائيل.

تقليص زيادة الميزانية

إلى ذلك فقد توصل وزير المالية ياكير لبيد مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في نهاية الأسبوع الماضي إلى اتفاق على أن ميزانية ٢٠١٥، سترتفع بنسبة ٢٦٪ عن ميزانية العام ٢٠١٤، وهذا

بدا الجدل في إسرائيل حول شكل الميزانية العامة للعام ٢٠١٥، التي من المفترض أن تبدأ الحكومة في إقرار إطارها العام بعد سبعة أشهر من الآن، ويطلب بنك إسرائيل المركزي الحكومة بالاستعداد لرفع ضرائب بقيمة لا تقل عن ١١ مليار شيكل (أكثر من ٣ مليارات دولار)، في حين أعلن وزير المالية ياكير لبيد أن الميزانية سترتفع بنسبة ٢٦٪ بدلا من ٤٪ كما كان مقررا من قبل.

فعلى الرغم من أن وزارة المالية تبدأ في بلورة شكل الميزانية العامة للعام المقبل في شهر أيار من كل عام، وقررها الحكومة مبدئيا في شهر تموز، أو الشهر الذي يليه، إلا أن الصحافة الاقتصادية بدأت تصدر عناوين عديدة حول شكل ميزانية ٢٠١٥، التي ستكون الميزانية الأولى منذ العام ٢٠٠٨ التي تقر كميزانية منفردة، وليست مزوجة مع عام آخر، بموجب شرط من شروط وزير المالية ياكير لبيد، للانضمام إلى الحكومة وتولي حقيبة المالية. وكان دافع الحديث المبكر عن شكل الميزانية العامة للعام ٢٠١٥ هو قرار وزارة المالية إلغاء رفع ضريبة الدخل للأجبرين، ابتداء من مطلع العام الجديد- ٢٠١٤، وهذا بفعل فائض في خزينة الضرائب، وتراجع في الصرف الحكومي، وصل إلى ما يزيد عن ٣ مليارات دولار، أكثر من نصفها جرى تحويلها لميزانية وزارة الدفاع في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

قانون منع تعددية الاحتكارات في إسرائيل يستثني عمليا وسائل الإعلام

*سن قانون منع تعددية الاحتكارات بعد عامين من إقراره بالقراءة الأولى وسبعة أعوام من المداولات في أروقة المؤسسات

الاقتصادية الرسمية *القانون يضع حدا لعدد الشركات التي بإمكان المستثمر أن يسيطر عليها *تركيز خاص على شركات

الاستثمار التي تتعامل مع أموال صناديق التقاعد *القانون يسري على وسائل الإعلام الخاصة بعد ١٧ عاما وهذا ليس صدفة*

اعداد القانون، عملت على تجنب وسائل الإعلام منه، وأشار المحلل الاقتصادي في حينه، إيتان أفريئيل، إلى أن هذا متعلق بمدى تأثير وسائل الإعلام على السياسيين وأعضاء الكنيست.

وقال أفريئيل في حينه إن النواب يعرفون أن نحو ألف شخص يلبورون فريق الطغمة المالية، من بينهم مديرين عامون للبنوك ومستشارون، وأعضاء مجالس إدارة في كبرى الشركات، وكل هؤلاء يحظون بحماية ودعم غالبية وسائل الإعلام، خاصة الصحف «غلوبس» و«كالكاليست»، و«يديعوت أحرונوت»، فملا هذه الصحف التي تسارع لتغطية كل أعمال الكنيست وتنقدها، لا تعمل على تغطية الأبحاث حول هذا القانون.

وكانت إسرائيل قد شهدت في العامين الأخيرين ضجة كبيرة في أعقاب تزايد سيطرة حيتان المال على وسائل الإعلام المركزية في إسرائيل، وبشكل خاص على الصحف الكبرى ومحطات التلفزة واسعة الانتشار، وبشكل خاص القنوات الثانية والعاشر، وهذه القضية طرحت أكثر من مرة على بساط البحث في الكنيست وفي أوساط معينة، ولكن لن نستغرب إذا ما تجدد البحث من جديد من على عدة منابر ولا نسمح عنه مجددا، كون وسائل الإعلام المركزية باتت تحت سيطرة طبقة لأولئك الذين يعينهم البحث.

وقد ثارت القضية في وجه الحكومة، والأرباح فيها قليلة جدا أبرمت في العامين الأخيرين في فترات مختلفة، وفي إطارها دخل مستثمرون كبار لعدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية، يدفعون أمولا على الصحف وقنوات التلفزة لإنقاذها من أزماتها المالية، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير وجه السوق بشكل جوهري.

فسوق الإعلام في سوق ضعيفة، والأرباح فيها قليلة جدا تعاني من تراجع مالي كبير جدا يجعلها غير صالحة في وجه الأزمات، وأحد أسباب هذا الضعف هو التغييرات المتسارعة في سوق الإعلام، وأمام وضع كهذا تتحول وسائل الإعلام من ذراع للمسؤولية تجاه المجتمع إلى ذراع استراتيجيية لحماية مصالح أصحاب راس المال.

حجم الشركة تقريبا ٧٠٠ مليون دولار، وقد شكلت الصعوبات المالية التي واجهها داتكنر خطورة على هذه الشركة، وطالب أصحاب الأسهم بمنع سيطرت نوحى على إدارة الشركة، وهذا ما أقرت به المحكمة العليا الإسرائيلية في الأيام الأخيرة.

القانون ووسائل الإعلام

يتخذ بعض الصحفيين بأن غالبية الساحقة جدا من أعضاء الكنيست الذين صوتوا على القانون، تأييدا ومعارضة، لم يعرفوا أو يفهموا كل تفاصيل بنود القانون الواسع، وكان تصويتهم على الأغلب بموجب علاقتهم بالائتلاف الحاكم، مع أو ضد. وقد بات القانون يمنع أن يكون لشركة تتسلسل شركات تابعة، مثل أن القانون يسمح أن يكون لشركة ما «شركة تابعة» أو «شركة ابنة»، ولكن يحظر على الشركة التابعة أن تشكل شركة تابعة لها، كذلك فإن أصحاب الشركات الكبرى، وحينما يريدون الاستثمار في شركات في قطاعات أخرى، عليهم أن يحصلوا على موافقة لجنة حكومية خاصة برئاسة المسؤول على التقييدات الاقتصادية في السوق الإسرائيلية.

ولكن حسب ما ذكرته صحيفة «ذي ماركر»، فإن هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد عام سيبدأ تطبيقه عمليا في أفاق الأهر على الشركات المسيطرة على وسائل الإعلام بعد ١٧ عاما من الآن، فالقانون بصيغته سيبدأ حيز تنفيذه رسميا في وسائل الإعلام بعد ثلاث سنوات من الآن، ولكن في العام ٢٠١٥ سيبدأ تطبيق قانون يسمح للمستثمرين بالحصول على حق بث في القنوات التلفزيونية التجارية لمدة ١٥ عاما، ما يعني أنه حينما سيبدأ تنفيذ قانون منع تعددية الاحتكارات، في وسائل الإعلام، يكون قد سبقه قانون يحضن المستثمرين من الاستفناء على سيطرتهم على وسائل الإعلام.

وهذا ليس صدفة، ففي تقرير سابق لصحيفة «ذي ماركر» نشر في مطلع حزيران ٢٠١٣ (ونشر بعده في «المشهد الإسرائيلي») عن شكل المداولات في لجنة المالية البرلمانية حول قانون منع تعددية الاحتكارات، تبين أن اللجنة الحكومية التي عملت على

البورصة الإسرائيلية، ولربما أن العدد الأخير ليس دقيقا، ولكن ما هو واضح أن عدد العائلات المسيطرة في تراجع.

ويرى خبراء الاقتصاد، ومعهم المؤسسات المالية الرسمية، أن البورصة تكمن في أن الكثير من العائلات تسيطر على مجالات متنوعة من الاقتصاد، مثل الصناعات والاستثمارات المالية في آن واحد، ومنها عائلات تسيطر أيضا على وسائل الإعلام، لتضمن رأيا عاما يسكت على الأوضاع الاقتصادية واتساع الفجوات الاجتماعية، لتكون الفجوات الأوسع في الدول المتطورة.

وتبين من تقارير أن في إسرائيل كما في غالبية دول العالم، يسيطر رجال الأعمال على الاقتصاد من خلال السيطرة على المؤسسات المالية، وعلى أموال الآخرين، بمعنى أموال الجمهور، وأن إسرائيل لا تختلف كثيرا عن الولايات المتحدة، كما كانت عليه قبل نحو قرن، إذ أن نحو ٢٠ عائلة تسيطر على نصف الشركات التي يتم التداول بأسمها في البورصة، وأن نصف أموال الاعتمادات، التي تقدمها سوق المال في إسرائيل، هي أموال صناديق التقاعد للجمهور في إسرائيل، والمبلغ المقدر نحو ٦٧٥ مليار دولار.

وبحسب كل تلك التقارير فإن الاحتكارات الضخمة في إسرائيل تشير إشكالية، إذ تجد لدى العائلة الواحدة، من عائلة «حيتان المال» أو «الطغمة المالية»، احتكارات متشعبة ترتبط ما بين الصناعة والبنوك وأسواق المال ووسائل الإعلام، وأن هذه العائلات تضم ثراءها من خلال الارتكاز على الاعتمادات المالية، التي هي أساسا أموال الجمهور، فمثلا من الممكن أن تجد عائلة واحدة تسيطر على قطاع إنتاجي لإحدى الصناعات وفي نفس الوقت تسيطر على أحد البنوك، أو إحدى شركات التأمين، ولها أسهم كثيرة في إحدى كبرى وسائل الإعلام.

وكانت القضية التي ضجت بها إسرائيل في العام الأخير على وجه الخصوص ومرتبطة بشكل كبير في ظاهرة تعدد وتشعب الاحتكارات، هي قضية الثرى نوحى داتكنر، صاحب الأسهم الأكبر لشركة الاستثمارات «أي دي بي»، التي تستثمر في قطاعات مختلفة، ولكن بشكل خاص في قطاعي الصناعة والإعلام، ويقدر

أقر الكنيست في الأيام الأخيرة قانونا يمكن تسميته بـ «قانون منع تعددية الاحتكارات وتشعبها»، وهو القانون الحكومي الذي أقر بالقراءة الأولى قبل أكثر من عامين، بعد جدل كبير في البلتين السياسية والاقتصادية ظهر لفترة طويلة في السنوات الأخيرة، إذ أن سلسلة من الأبحاث والتقارير أظهرت أن عددا من «حيتان المال» بات كل واحد منهم يسيطر على شركات فيها تشابك مالي وأكثر، ما أوحى بتشكيل خطر على بنية الاقتصاد، خاصة على ضوء ظهور قضايا كبيرة، مثل قضية نوحى داتكنر التي انتهت في الأيام الأخيرة بنزع سيطرته عن واحدة من أكبر شركات الاستثمار في إسرائيل.

وقد جرى إقرار القانون بصيغة يرى البعض أنها جاءت مخففة نوعا ما عن الأهداف الأولى التي طرحت في البداية، فمثلا يدخل القانون حيز التنفيذ بعد سنة كاملة من يوم نشره في الجريدة الرسمية، ما يعني في هذه الحالة في مطلع العام ٢٠١٥، وفي ما يخص وسائل الإعلام فإنه يدخل حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات من يوم إقراره ولكن عمليا فإنه سيدخل حيز التنفيذ بعد ١٧ سنة من اليوم.

تعدد الاحتكارات وتشعبها

وقد بدأ التداول في مسألة تعدد وتشعب الاحتكارات في إسرائيل في السنوات السبع الأخيرة على وجه الخصوص، بعدما رأت الأوساط الاقتصادية أن التخصص من جهة، وتضخم حيتان المال بوتيرة سريعة جدا من جهة أخرى، أديا إلى أن يكون الجزء الأساس من الاقتصاد بيد عدد قليل من الناس، ما يعني أن أي أزمة لدى أحدهم، ستعكس فوراً على نسبة جدية من الاقتصاد، ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل أيضا أن أصحاب الاحتكارات لديهم قوة سيطرة على شركات أخرى ومتشعبة تحمي مصالحهم الأخرى. ففي حين كان يجري الحديث قبل سنوات عن أن ٣٠ عائلة تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد، منها ١٦ عائلة فقط تسيطر على ٢٤٪ من الاقتصاد، فإن المعطيات الجديدة باتت تتحدث الآن عن ٢٠ عائلة تسيطر على نحو ٥٠٪ من الشركات التي يتم التداول باسمها في

موجز اقتصادي

بحث جديد: معطيات البطالة لا

تشمل اليائسين من فرص العمل

أظهر بحث جديدة لسلطة التشغيل الإسرائيلية أن معطيات البطالة التي تنشر على التوالي من قبل هذه السلطة لا تشمل اليائسين من إيجاد فرص عمل الذين خرجوا كليا من دائرة العمل، خاصة ممن هم أبناء ٤٥ عاما وما فوق، وأن المشكلة تظهر بشكل أكبر في قطاع التقنيات العالية، إذ أن نسبة العاملين في هذا القطاع من أبناء ٤٥ إلى ٥٥ عاما، هبطت من ٢٧٪ في العام ١٩٩٨، إلى ١٧٪ في هذه المرحلة. وهذا أحد أسباب الفوارق الدائمة بين معطيات سلطة التشغيل ومكتب الإحصاء المركزي، ففي حين تعتمد السلطة على عدد المسجلين في مكاتبها، لطلب الحصول على عمل، كشرط للحصول على مخصصات، فإن معطيات مكتب الإحصاء تعتمد على مسح دوري واسع جدا يأخذ بعين الاعتبار كل الذين لا ينخرطون في سوق العمل. وتقرأ من معطيات البحث أن نسبة المشاركة في العمل لمن هم في عمر ٢٥ عاما وحتى ٣٤ عاما بلغت ٨١٪، وأن نسبة البطالة بينهم ٨٪، في حين أن نسبة المنخرطين في سوق العمل من أبناء ٣٥ عاما وحتى ٤٤ عاما بلغت ٨٤٪ ونسبة البطالة بينهم ٦٪، أما من هم في عمر ٤٥ عاما وحتى ٥٤ عاما فإن نسبة انخراطهم تصل إلى ٨٠٪، ونسبة البطالة بينهم ٥٪. وتسجل أدنى نسبة انخراط في سوق العمل لمن هم في عمر ٥٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، إذ تصل إلى ٦٦٪، ونسبة البطالة بينهم ٥٪، وهذه المعطيات عادة يعتمدها معارضو رفع سن التقاعد في إسرائيل، إذ أن سوق العمل يضع صعوبات أمام من هم في عمر ٤٥ عاما وصاعدا، ويمتنع عن استيعابهم في أماكن العمل بشكل طبيعي.

زيادة ميزانية وحدة

الاستيطان بعشرة أضعاف

طلبت وزارة المالية الإسرائيلية من لجنة المالية البرلمانية في نهاية الأسبوع الماضي المصادقة على تحويل ٦٠ مليون شيكل إضافية (١٨٦ مليون دولار) لوحدة الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وهذا حسب ما ذكرته صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، ما سيرفع إجمالي الميزانية التي خصصت لوحدة الاستيطان في العام الجاري إلى ٦١٥ مليون شيكل، وهذا بعدد ١٠ أضعاف الميزانية الأصلية التي أقرتها الميزانية العامة للعام المنتهي- ٢٠١٣. وبحسب ما نشر، فإن ٣٨ مليون شيكل من الإضافة الجديدة ستخصص لتكثيف محفزات مالية للأزواج الشابة المنتقل إلى العيش في المستوطنات، بينما ٢٧ مليون شيكل ستخصص لأغراض «من المستوطنات»، و١٥ مليون شيكل في إطار «هبة وزير الداخلية».

وكانت لجنة المالية البرلمانية قد صادقت قبل أسبوعين من طلب وزارة المالية الأخير على طلب آخر لإضافة ٩٠ مليون شيكل (٢٥٧ مليون دولار) على ميزانية وحدة الاستيطان، وفي شهر تشرين الأول الماضي، أضافت وزارة المالية مبلغ ١٥٨ مليون شيكل لوحدة ناتها، وكل هذا يأتي ضمن سلسلة من الإضافات، التي رفعت ميزانية وحدة الاستيطان من ٥٨ مليون شيكل، حسب الميزانية المقررة، إلى ٦١٥ مليون شيكل (١٧٦ مليون دولار).

وقالت وزارة المالية إن الإضافات التي تتلقاها وحدة الاستيطان سنويا، خاصة في ما يتعلق بالمنح للأزواج الشابة المستوطنة، تقدم مع نهاية كل عام من الميزانيات الفائضة كما يبدو في الازورات المختلفة. ويذكر أن هذه الميزانيات لا علاقة لها بميزانيات «البنى التحتية» للمستوطنات والمشايخ الضخمة، التي تتبلغ سنويا المليارات.

أسعار منتوجات الحليب في إسرائيل

أعلى بنسبة ٤٠٪ من معدل أسعار OECD دل تقرير جديد على أن أسعار منتوجات الحليب في إسرائيل أعلى بنسبة ٤٠٪ من معدل أسعار منتوجات الحليب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، ويجري الحديث عن فخص الأسعار في إسرائيل مقارنة مع مستوى الحياة والمعيشة، إذ أن الفحص الأولي من دون هذا المقياس يجعل الأسعار في إسرائيل أعلى بنسب تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪.

وقالت الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن معطيات منظمة OECD فاجأت قطاع منتوجات الحليب في إسرائيل، الذي يدعي على مر السنين أن الأسعار لديه أقل من معدل الأسعار القائم في الدول الأوروبية، إلا أن خبراء اقتصاد إسرائيليين قالوا إن أسعار منتوجات الحليب كانت بالفعل منخفضة قبل نحو عقد من الزمن، لكنها منذ ذلك الحين بدأت ترتفع بوتيرة عالية، حتى وصلت إلى المستوى القائم اليوم، خاصة بعد أن رفعت الحكومة في السنوات الأخيرة الرقابة على أسعار سلسلة من المنتوجات.

يذكر أن حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١، طرحت هي أيضا مسألة أسعار الحليب، وجرى التركيز على نوع شائع جدا من الحبيبة المصنعة الذي ارتفع سعره بشكل خاص (حبيبة كوتج)، وكان هذا الاسم يتردد كثيرا في شعارات تلك الحملة. ومن المفترض أن تقدم لجنة حكومية خاصة أقيمت قبل عامين توصياتها بشأن أسعار المواد الغذائية، وبحسب ما نشر في الأيام الأخيرة فإن اللجنة ستوصي بزيادة المنافسة في سوق الأغذية، كإحدى من التوصيات الهادفة إلى تخفيض الأسعار.

من ناحية أخرى، رأى تقرير منظمة OECD أن أسعار الملبوسات بالذات ليست مرتفعة مقارنة مع معدل الأسعار في دول هذه المنطقة، بينما أسعار السيارات هي من أعلى الأسعار في دول OECD، وهذا بسبب كثرة الضرائب والجمارك التي ترفع أسعار السيارات في إسرائيل بضعفين وحتى ثلاثة أضعاف عن سعرها في الشركة المنتجة.

وثيقة جديدة صادرة عن «معهد سياسة الشعب اليهودي» (تابع للوكالة اليهودية)

يهود أوروبا: اتجاهات وتطورات

«حياة اليهود في أوروبا وصلت كما يبدو إلى نقطة تحوّل سلبية وبالتالي من الجدير الاستعداد لهذه الإمكانية»*



يهود أوروبا، ذاكرة مركبة وواقع ملتبس.

وسويسرا) اعتمادا على حجة فصل الدين عن الدولة، إعادة النظر في التمويل الحكومي للمؤسسات الثقافية اليهودية (في فرنسا ودول أوروبية أخرى).
تدخل متزايد في أنشطة الممارس اليومية اليهودية (في جميع بلدان أوروبا) وذلك استنادا إلى مبررات وحجج عدم التمييز العرقي والديني.
ويتجلى التأثير المتراكم لتلك القيود والخطوات، وغيرها من القيود المشابهة، في الإثقال على الحياة اليومية لليهود المحافظين على التقاليد الدينية، وفي دفعهم إلى هامش المجتمع العام.

قضية «مراسم الختان» كمثال!

تحولت قضية مراسم الختان في ألمانيا، والتي بدأت في قرار حكم أصدرته محكمة محلية في مدينة «كيلن»، إلى قضية علنية في حزيران ٢٠١٢، وانتهت - مؤقتا - في البوندستاغ (مجلس النواب الاتحادي في ألمانيا) في العاشر من كانون الأول من العام ذاته. وتجسد هذه القضية كيف يمكن لقرار حكم محكمة محلية أن يقوّض ويزعزع بصورة متطرفة استمرارية التقاليد اليهودية في أوروبا.

في صيف العام ٢٠١٢، أصدر «معهد سياسة الشعب اليهودي»، وثيقة سياسية شاملة حول هذا الموضوع، طرحت فيها المعضلات المركزية الماثلة أمام متخذي القرارات فيما يتعلق بمواجهة هذه القضية.

وينفي المعارضون للختان الدوافع العنصرية المنسوبة إليهم، ويقولون إن الموضوع يتعلق بحقوق الأطفال. أحد الاستطلاعات، والذي أجري العام الفائت، أظهر أن ٦٠٪ من الألمان يرون أن الختان يضر بالعضو التناسلي (الذكرى)، وأن غالبية الجمعيات والاتحادات الطبية الألمانية تجمع على إدانة الختان وترى أنه عملية تتسبب بعاهة لا تطوي على أية جدوى أو فائدة صحية. في المقابل أصدر اتحاد أطباء الأطفال الأميركي بيانا جاء فيه: «بعد دراسة شاملة للألدة والقرائن العلمية، وجدنا أن الفائدة من عملية ختان المولود الذكور تفوق المخاطر، لكن هذه الفائدة ليست كبيرة بدرجة كافية للنصح أو التوصية بإجراء عملية الختان على النطاق العالمي»، وعليه دعا اتحاد أطباء الأطفال الأميركي إلى «ترك القرار النهائي» في هذا الشأن- إلى الآباء والأمهات، تبعاً لمعتقداتهم الدينية والثقافية.

أما موقف الألمان فيقول إن «انتهاك سلامة جسد الطفل» أشد خطورة من انتهاك الحرية الدينية لوالديه. لكن إذا كان الموقف الإنساني مشروع ومنطقي، من ناحية نظرية، إلا أنه يمكن له، من ناحية عملية، أن يتسبب بشعور من عدم الارتياح لدى اليهود في ألمانيا.

ولعل من المهم في هذا السياق تفحص ردة الفعل اليهودية المنظمة تجاه هذه القضية. فقد حث مؤتمر الحاخاميين اليهود في أوروبا يهود ألمانيا على الاستمرار في إقامة وتطبيق فريضة الختان، وتجاهل قرار المحكمة في كيلن، والذي وصفه رئيس المؤتمر، الحاخام بنحاس غولدشميت، على أنه واحد من أخطر الحملات المستهدفة للحياة اليهودية منذ المحرقة، كذلك توجه حاخام إسرائيل الأكبر الأشكنازي إلى برلين خصيصا لهذا الغرض، وأجرى لقاءات مختلفة دارت حول هذا الموضوع، من دون التنسيق مع الزعامات اليهودية هناك، وهو ما اعتبره يهود ألمانيا تدخلا غير مجد في شؤونهم.

ويتشجيع من اللوبي اليهودي وجهت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي من الجمهوريين والديمقراطيين رسالة احتجاج في هذا الشأن إلى سفير أمانيا في الولايات المتحدة.

وتدخلت مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل ونقل عنها قولها

في جلسة مغلقة للديمقراطيين المسيحيين: «لا أريد أن تكون ألمانيا الدولة الوحيدة في العالم التي لا يستطيع فيها اليهود إقامة طقوسهم الدينية».

وفي بريطانيا أظهر استطلاع نشر في آذار ٢٠١٣ أن حوالي ٤٥٪ من البريطانيين يؤيدون حظر الذبح (بمعن الشريعتين

اليهودية والإسلامية) وأن ٢٨٪ يؤيدون حظر الختان. من ناحية تخطيط ورسم سياسة الشعب اليهودي بات من الضروري دراسة ما إذا كانت المواقف والخطوات التي اتخذت حتى الآن من جانب مثلي الجاليات اليهودية من شأنها ضمان حماية الأعراف والتقاليد اليهودية على المدى البعيد.

اتجاهات ودوافع ثقافية عميقة

إن هذه الظاهرة المتمثلة بإقصاء الأعراف والتقاليد اليهودية إلى الهامش، حتى وإن كانت غير مقصودة، إنما هي نتاج تطورات على الصعد الديمغرافية والسياسية والوسوسولوجية الثقافية والاقتصادية.

فأولا، تمر القارة الأوروبية بوضع اقتصادي وسياسي مضطرب، وأصبحت العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة لاعبة سياسية ذات أهمية ونفوذ، مما ساهم بالتالي في انتشار رواج الخطاب الالسامي السائد في قسم من هذه الأحزاب.

إلى ذلك فقد شهد مستوى التمويل العام (الحكومي) المرتفع للمؤسسات اليهودية، والذي كان متعبا فيما مضى، اتجاهها من الانخفاض والتراجع، وذلك نتيجة لتقليصات الميزانية وكذلك من جراء ضغوط لتقديم المساعدة لأقليات أخرى في العديد من الدول الأوروبية. وكان فرناند برودل (١٩٠٢-١٩٨٥) قد وجد في أبحاثه للتاريخ الأوروبي أن جميع الحملات العلمانية، بدوى أن الساحة العامة لليهود في أوروبا جاءت في أعقاب أزمات اقتصادية حادة. وفي الواقع فقد ارتفع عدد الحوادث الالسامية في أوروبا خلال السنة الأخيرة

بنسبة ٣٠٪ بالمعوسط. وفي فرنسا ارتفع عدد مثل هذه الحوادث بنسبة ٦٠٪ ويشمل ذلك ٩٦ حادث عنف. وقد اتخذ العداء لليهود أشكالا متنوعة، ففيما وقفت خلف الحوادث الالسامية في معظم دول أوروبا، عناصر إسلامية بدواعي السياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فقد استندت مثل هذه الحوادث في بعض الدول كالיוنان ولاتفيا وأوكرانيا وهنغاريا، إلى دعوات للنقاء العرقي والقومية. وفي هنغاريا ارتفعت وتيرة الخطاب الالسامي العلني إلى مستوى لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهو مصحوب بأعمال عنف متطرفة معادية لليهود، طالت أيضا الحاخام الرئيس لليهود في هذا البلد. وبالإضافة إلى حوادث العنف، فقد تصاعدت أيضا مظاهر الالسامية السياسية، وقد وجد ذلك تعبيراً له في تنامي قوة الأحزاب المتماثلة مع اليمين القومي المتطرف في الساحات السياسية المركزية، ومن ضمنها الأحزاب النازية الجديدة في اليونان وليتوانيا والنمسا وأوكرانيا وهنغاريا وإيطاليا.

نهاية التسامح وردة الفعل المضادة للتغيير الثقافي

كانت بداية التعددية الثقافية الأوروبية في انكلترا في أواسط ستينيات القرن الماضي، وقد حاولت بعض الحكومات (خاصة في بريطانيا وألمانيا والسكندنافيا) تسهيل اندماج مجموعات إثنية جديدة، عن طريق دمج اختلافها الإثني - الديني في المجتمع القومي. لكن منذ بداية القرن الحالي، ولا سيما منذ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة، وفي لندن العام ٢٠٠٥، ازداد انتقاد التعددية الثقافية، والتي استبدلت تدريجيا ليحل مكانها اتجاه «ما بعد التعددية الثقافية» المناهض لجزء من العادات والسلوكيات المرتبطة بالأقليات الإثنية والمهاجرين. لكن يبدو أن ارتفاع نسبة المواطنين المحافظين على هذه التقاليد والعادات - والذي نبغ أساسا من التواجد المتزايد للمسلمين في عدد من البلدان الأوروبية - استدعى عملية ضبط وتقييد رسمية لهذه السلوكيات، وبالتالي فإن معارضتها ليست موجهة بالذات ضد اليهود تحديدا، وإنما ضد المجموعات السكانية المسلمة. فقد أخذ الإسلام يتحول شيئا فشيئا إلى مكون مركزي في المشهد الثقافي الأوروبي، وباتت نسبة متزايدة من المسلمين تحتل مواقع تأثير ونفوذ في تلك الدول. وكردة فعل على هذا التغيير الديمغرافي، تعالت أصوات شعبية مؤيدة للعودة إلى «القيم الجوهرية الأوروبية»، وأخذت أحزاب قومية ومسيحية يمينية تتحسب تأثيرا سياسيا متناميا. وفي هذا السياق بات المسلمون هناك مطالبين بتبني النموذج الأوروبي، وإبقاء عاداتهم وتقاليدهم الإثنية والدينية في الحيز الخاص، ويشكل حظر إنشاء مآذن ومساجد الصلاة للمسلمين في سويسرا، وحظر ارتداء «الغطاب» من قبل المسلمات في فرنسا، جزأ من مظاهر التعبير عن السياسة المؤيدة لذويان المسلمين. ومن هنا فقد وقعت العادات والتقاليد اليهودية ضحية لهذا الاتجاه.

الأيدولوجيا العلمانية الأوروبية

تعتبر أوروبا، ولا سيما أوروبا الغربية، علمانية نسبيًا، مقارنةً مع الولايات المتحدة التي يري ٦٥٪ من سكانها أن الدين يلعب دوراً مهماً في حياتهم، بينما نجد أن مثل هذه النسبة أقل بكثير في دول أوروبية مثل فرنسا (١٣٪) وإيطاليا (٢٥٪) وألمانيا (٣٤٪). ولعل تحليلا للصراع بين المثل والمبادئ الليبرالية الأوروبية وبين الأعراف الدينية - السماوية يمكن أن يساعد في تشخيص اتجاهات التطورات المحتملة. فقد أجرت البروفسورة سسيل لافورد مقارنة بين النظرية السياسية الأنجلو - أميركية المعاصرة وبين النظرية السياسية الفرنسية، وسط تأمل للجدل الفكري حول حظر الرموز الدينية في المدارس الفرنسية في العام ٢٠٠٤، ووجدت أن معارضي العادات والأعراف الدينية يبرزون مواقفهم استنادا إلى ثلاثة مبادئ للجمهورية الفرنسية، وهي: * استقلالية الفرد، بدعى تحرير النساء من المعتقدات الدينية القابعة * المساواة العلمانية، بدعى أن الساحة العامة المتحررة من الدين هي الطريق الأمثل لاحترام المواطنين كافة بمعزل عن معتقداتهم الدينية «التكاتف القومي، من أجل شجب

العلامات والإشارات الدينية كرموز بارزة للطائفية والثيوية، وعدم الاندماج أو الانصهار الكافي من جانب الأقليات في المجتمع القومي. وإذا كانت لافورد محقة، فإن ذلك يعني أن معارضة اللباس التقليدي والطقوس والعادات الدينية ليست غفوية، وبالتالي سيكون من الصعب حل التناقض عن طريق التوصل إلى تسويات وحلول وسط، ذلك لأنه ينظر إلى مثل هذه التقاليد والطقوس على أنها تشكل تهديدا للنموذج القومي (الفرنسي) ومن ضمن ذلك للمبادئ الأساسية المتمثلة بالمساواة والحرية والتآخي.

رفض الخصوصية اليهودية

إذا كان اليهود الشبان في أميركا قد دمجوا يهوديتهم بصورة «ناعمة» داخل هويتهم المتعددة الأوجه، فإن اليهود الأوروبيين ما زالوا يعيشون بناء على هوية ثنائية. وعلى غرار جيل أجداد يهود أميركا حاليا، فإن لدى اليهود الأوروبييين، الذين لا يعرفون تقريبا أية طقوس وتقاليد ثقافية أو لغات يهودية، شعورا واضحا بالارتباط بأصولهم اليهودية.

وحتى لو كان اليهود الشبان في أوروبا لا يواجهون عراقيل في طريق تندمهم العلمي والعملي أو الاجتماعي إلا أن يهوديتهم ما انفكت تشكل عاملا أساسيا في هويتهم، فانتمائهم إلى العالم اليهودي ليس موضوعا شكليا أو مبتذلا. وبمصطلحات عملية فإنهم يقفون أمام اختيار مستحيل: الذوبان بغية الاندماج الكامل في المجتمع المدني، لكن البنية تؤكد على الفوارق الإثنية بين الأوروبيين اليهود وغير اليهود، وبالتالي لا تتيح لهم القيام بذلك بسهولة. فقد تبنى الاتحاد الأوروبي نموذجا مؤسسا تعتبر بموجبه الهويات الإثنية - الدينية القوية والهويات القومية أمرا من المستحسن تجنبه، وعليه فإن الخصوصية اليهودية تعد، بناء على ذلك، موضع إرتياب ورفض.

وفي الوقت الذي تحظى فيه اليهودية كثقافة، في بعض الأحيان، بالثناء والتعجيل، إلا أن الأبعاد الإثنية والقومية والطائفية لليهود تواجه بالرفض من جانب مجتمع الأكثرية، ولذلك نجد أن اليهود مطالبون بإبقاء هويتهم في الحيز الخاص، والامتناع عن إبراز يهوديتهم في الحيز العام.

انعكاسات على حياة الأقليات

اليهودية في أوروبا

في ضوء السياق الثقافي والاجتماعي الواسع الذي ناقشناه في هذا المقال، ربما يمكن لنا فهم الواقع الغوقي المركب، وعرض النظرتين المتخالفة والمتشائمة، فيما يتعلق بإدارة ومستقبل نمط حياة اليهود في أوروبا، كوجهين لعملة واحدة. وفي الواقع فقد اتضح في أعقاب التطورات المذكورة آنفا، أن الأقليات اليهودية في دول أوروبا دخلت مرحلة من الانقسام والاستقطاب. فهناك من جهة أقلية صغيرة من اليهود الأرثوذكس والمتدينين المتشددين (الحريديم) تعيش حياة يهودية صارمة، وباتت مرتبطة أكثر بيهوديتها. من جهة أخرى، ثمة مجموعة تتطلع نحو الاندماج في حيز الحياة القومية العامة، وتحرص على الحد من اظهار هويتها وأصولها اليهودية، والنأي بنفسها، من ناحية ثقافية واجتماعية، عن المؤسسات اليهودية. ونتيجة لذلك أضحت الأقليات اليهودية تواجه صعوبة في الانشغال في تفكير استراتيجي حول المستقبل.

وقد بات من الممكن ملاحظة مظاهر هذا الاستقطاب في سائر أنحاء أوروبا، ولا سيما في بريطانيا وفرنسا، اللتين يعيش فيهما ٨٠٪ من يهود أوروبا الغربية. وبغية إدارة شؤون حياتهم بدون احتكاكات زائدة مع المحيط الذي يعيشون فيه، يلجأ اليهود إلى طرق مختلفة، إذ ينتقل اليهود المتشددون للعيش في أحياء منفصلة، فيما يلجأ آخرون إلى الهجرة إلى إسرائيل والولايات المتحدة وكندا. وينطوي هذا الوضع على رسالتين مهمتين لليهودية العالمية: الأولى أن من المحتمل أن زعامة يهود أوروبا تفتقر للوسائل والأدوات المهنية التي تتيح لها تنظيم صفوفها على مستوى القارة الأوروبية، وأن تصدى بقواها الذاتية للتحديات التي تواجهها، أما الرسالة الثانية فتتمثل في أن دوائر صنع السياسة في إسرائيل يمكن أن ترى في هذا الوضع الإشكالي نافذة فرص لهجرة مجموعات يهودية نوعية إلى إسرائيل.

تحديات الهجرة: من المرجح أن يفضل معظم يهود أوروبا، الذين يتمتعون بمكانة شخصية واجتماعية ومهنية واقتصادية متقدمة نسبياً، البقاء في دولهم، مع ذلك فإننا نشخص ظاهرتين:

أولا - هجرة داخلية لدى المجموعات اليهودية القوية، إذ تفضل الكثير من العائلات اليهودية الانتقال إلى أحياء يتمكن فيها أبناءؤها من الذهاب إلى مدارس توجد في صفوفها أعداد كبيرة من التلاميذ اليهود وأعداد قليلة من المسلمين. ثانياً - هجرة دولية، إذ يشعر قسم كبير من يهود أوروبا بوجود رابطة وثيقة بإسرائيل، وبالتالي يمكن أن تكون هذه الأخيرة الهدف المحتمل لهجرة الكثيرين منهم. لكن، وكما بينا في التقييم السنوي للمعهد لسنة ٢٠١١ -٢٠١٢، يبدو أن إسرائيل غير مستعدة الآن لإقامة وتوفير المانيات والمقومات اللازمة لتسهيل استيعاب ودمج المهاجرين الجدد من دول أوروبا غير الناطقة بالروسية. وتنتقسم الحلول المقترحة من أجل تحسين قدرات إسرائيل في هذا المجال إلى أربع فئات:

أولا - إزالة العوائق البيروقراطية، كتلك المتعلقة بالاعتراف بالألقاب الأكاديمية (الجامعية) وشهادات مزاوله المهن، وإعادة النظر في أنظمة ولوائح التجنيد العسكري، وذلك من خلال تشكيل لجنة وزارية، أو سلطة وطنية خاصة من جانب الحكومة.

ثانياً - إجراء تحسين ملموس في جهاز استيعاب الهجرة في إسرائيل، وبلورة خطط لمدن وبلدات مختارة لضمان توفير كل خدمات الاستيعاب.

ثالثاً - استئصال وتوسيع المشاريع المتعلقة بـ « الهجرة الجماعية» وتشجيعها.

رابعا - نقترح، من أجل توفير إجابة شاملة لطالبي الهجرة من أوروبا الغربية، إقامة هيئة تنفيذية تدمج بين السمات الخاصة للمجموعات اليهودية في دول أوروبا الغربية، وبين العبر والدروس المستخلصة من تجنيد واستيعاب المهاجرين من أميركا الشمالية.

يهود العالم وإسرائيل

لعل من المهم في هذا السياق أيضاً التمييز بين النشاطات والجهود التي يقوم بها الشعب اليهودي بأكليته (ومن ضمن ذلك يهود الولايات المتحدة) وبين التدخل الإسرائيلي في شؤون يهود أوروبا. ففي الوقت الذي ستتأثر فيه حيوية المجتمعات اليهودية الأوروبية بمستقبل أوروبا وتعاطيها وموقفها تجاه المسلمين واليهود وإسرائيل، فإننا نرجح، إذا ما نشأت ظروف سلبية، أن يهاجر قسم من يهود أوروبا، البالغ تعدادهم حاليا ١٣ مليون نسمة، إلى أماكن ودول أخرى، مريحة أكثر. وفي هذا السياق، من المحتمل أن ينشأ تضارب مصالح بين إسرائيل وبين يهود أميركا الشمالية. وعليه فإن الدور الملائك الذي يمكن أن تلعبه المنظمات اليهودية الأميركية والعالمية، سواء الدينية أو العلمانية، دور واضح، وهو وجوب تقديم العون والمساعدة للمنظمات اليهودية المحلية (في أوروبا) وطرح الحجج القانونية الطبية والدينية والتاريخية بالطرق المهنية السليمة، أمام متخذي القرارات القضائية والسياسية في أوروبا. ويتعين على الزعماء اليهود الدالبيين الحرص على تنسيق جهودهم مع زعماء الجاليات اليهودية المحلية، والتأكيد أمام السلطات العامة بأن اليهود المحليين لا يقفون وحدهم في هذا الصراع.

وفيما يتعلق بالتدخل الممكن من جانب دولة إسرائيل يمكن القول إنه وعلى الرغم من أن التدخل الدبلوماسي غير المعلن من جانب السفارات الإسرائيلية يكون في الكثير من الأحيان تدخلا مفيدا، إلا أن التدخل العلني من جانب الحكومة الإسرائيلية يعتبر موضوعا حساسا يمكن أن يساهم في تصعيد الإدعاءات والحجج بشأن الولاء المزودج ليهود أوروبا، ولذلك ينبغي التفكير بهذا الأمر بمنتهى الحذر. إلى ذلك، ينبغي التفكير بإقامة علاقات تنسيق وتعاون مع جهات وشخصيات أوروبية غير يهودية فاعلة ومؤثرة على المستوى الأوروبي المحلي العام، وذلك في ضوء تضالؤ الوزن والتأثير السياسي لقسم من الأقليات اليهودية في أوروبا.

^[1] (ترجمة: سعيد عياش)

متابعات

غسل دماغ تلاميذ المدارس الإسرائيلية بواسطة تسليم تدريس التراث اليهودي لحركات دينية متطرفة!

يتلقى التلاميذ في المدارس الإسرائيلية، في السنوات الأخيرة، «وجبات دسمة» من الدروس اللامنهجية في موضوع اليهودية، تشمل التراث اليهودي وفرائض الشريعة اليهودية المتعلقة بالحياة اليومية عموما وبقدسية يوم السبت والأعياد اليهودية خصوصا. وتدرس هذه المواضيع اللامنهجية جهات من خارج وزارة التربية والتعليم، ولكن بتمويل الوزارة. وتثير هذه الظاهرة غضبا واحتجاجا واسعين لدى ذوي التلاميذ، خاصة وأنها تجري في المدارس الحكومية التابعة لجهاز التعليم العام، العلماني، وليس في جهاز التعليم الديني أو الحريدي. كما أن من يدرس هذه المواضيع هم مرشدون من حركات وجمعيات ذات أيديولوجيا دينية متعصبة، وفي المقابل يتم إهمال مواضيع مثل الموسيقى والفنون، لدرجة إغائها في قسم من المدارس، وكذلك يتم إهمال موضوع المدنيات والتربية على روح الديمقراطية والتعددية الفكرية.

وتبين من تقرير حول هذا الموضوع، نشرته صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة الماضي، أن هذه البرامج التدريسية اللامنهجية، تزيد من تعصب التلاميذ ضد غير اليهود، أي العرب عموما والفلسطينيين خصوصا. وقد كثفت حكومة اليمين الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، السابقة والحالية، هذه المناهج بشكل واسع، بهدف إنشاء جيل يحمل أفكارها، وفي الوقت الذي يزعم فيه قادة هذه الحكومة أن المدارس الفلسطينية «تعرض ضد إسرائيل، واليهود» لمجرد أنه يتم تدريس تلامذتها، على سبيل المثال، تاريخ فلسطين ومدنها.

حركة «حباد» اليمينية المتطرفة في المدارس
قال المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، أفي روبين، من بلدة غديرا، أنه سمع عن زيارات ممثلي الحركات والجمعيات الدينية اليهودية من أولاده الذين يتعلمون في المدرسة الإعدادية والمدرسة الابتدائية. لكنه قرر إرسال رسالة احتجاج، إلى مديرة المدرسة والمديرة العامة لوزارة التربية والتعليم، ضد هذه البرامج اللامنهجية بعد أن علم أن من يقدم هذه الدروس هن ناشطات في حركة «حباد» المسيانية المتطرفة، وقال إنه «وصلت إلى قاعة بأنه لم يعد بالإمكان المتابعة على ذلك». وأضاف روبين أنه «واضح لي أن المدرسة، مثل الكثيرين من الأهالي، لا تدرك ما هو الأمر النسبي في هذا النشاط... واعتقد أن هذا النشاط ليس جيدا وأنه، بالأساس، خطير. فنشطاء حباد لا يخفون رغبتهم في دفع أكثر عدد ممكن إلى التنتين، وأنا لا أقبل هذا الأمر». وأشار روبين إلى أنه «توجد في غديرا مدرسة حكومية دينية، ولن يسمح لي أحد بإجراء نشاط ذي طابع علماني، مثل تمرير درس حول التطرّب التعصب الديني، وأن يتم ذلك على حساب الدروس العادية». وأنا لن أحاول الدخول إلى هذه المدرسة، لكن حباد لا يعملون بهذا الشكل. والأمر المقلق هو انعدام ثقة الكثير من العلمانيين بالقيم الليبرالية. ولا يوجد اعتراف بمعنى أن تكون علمانيا، وأن العلمانية تشمل مجموعة كاملة من القيم، وأحدها هو محاربة الإكراه الديني».

وحذر روبين من أن «جهاز التعليم يخصص عدد ساعات كبيرا لتدريس التوراة، وأضف إلى ذلك دروس التراث اليهودي ونشاط الجمعيات من خارج جهاز التعليم في موضوع اليهودية، وكم ساعة مخصصة لتدريس الديمقراطية؟ وحدة تعسفية واحدة مسكينة، ويتعلمونها فقط في المدرسة الثانوية، والسؤال هو أن ولدا ينمو داخل كل هذا الجو، من دون التصحيحات المطلوبة في البيت، ما هي الأفكار التي سيخرج بها من المدرسة؟».

نحو تعيين حاخام لكل مدرسة!

وقالت «هآرتس» أن جهاز التعليم الحكومي يتلقى في السنوات الأخيرة «وجبات دسمة» من «القيم اليهودية». ويتم التعبير عن ذلك من خلال برنامج الساعات الدراسية الرسمية بموضوع «ثقافة إسرائيل وتراثه»، الذي وُلد في فترة ولاية وزير التربية والتعليم السابق، غدنون ساعر. وقد عمل ساعر على وضع برامج مشتركة بين وزارة التربية والتعليم وجهات من خارج الوزارة، تروو لأفكار دينية وتربوية مختلفة عن أفكار سائدة في المدارس العلمانية. وتدرس هذه الجهات الخارجية مضامين يهودية خلال حصص الإثراء، بتمويل وإشراف وزارة التعليم والتعليم.

وأضافت الصحيفة أن بين الجهات الخارجية التي تمرر هذه المضامين في المدارس حركات مثل «حباد» وطلاب من «بيشيفوت» أي المعاهد الدينية اليهودية، التي يدرس فيها شبان التيار الصهيوني -الديني الاستيطاني المتطرف قبيل التحاقهم بالخدمة العسكرية. ويبدل هؤلاء إلى المدارس بالتنسيق مع مديرها ومبرورين أيضا، وجاء إعلان الوزارة تحت عنوان «نعزز علوم الآداب»، وحتى أن الرحلة المدرسية الوحيدة في كل عام استبدلتها مدارس عديدة برحلة تهدف إلى غرس القيم اليهودية والصهيونية، كذلك فإن الوزارة خصصت كل هذه الأنشطة التي تنفذ حركات اليمين القسم الأكبر منها.

ويواصل وزير التربية والتعليم الحالي، شاي بيرون، طريق سلفه ساعر. وأعلن بيرون، مؤخرا، عن إقامة «دائرة للتجدد اليهودي» في الوزارة. ووفقا للصحيفة فإن بيرون يحاول إدخال «روح يهودية أكثر تعددية»، لكن التوجه العام لم يتغير. وشددت الصحيفة على أن «جهاز التربية والتعليم يعانى من نقص مزمن بالميزانيات، بينما الموارد المخصصة لليهودية أخذت بالتزايد». فقد أعلنت وزارة التربية والتعليم، قبل أسبوعين، عن تكثيف موضوع اليهودية في المدارس الثانوية. وجاء في إعلان الوزارة بهذا الخصوص أن «وزارة التربية والتعليم منحت في الماضي حصصا إشراف لتدريس اليهودية في مدارس جهاز التعليم الحكومي -الديني والمدارس الحريدية، وفقا لروح عالمهم. الآن، في أعقاب توجهات من قبل مديري مدارس ثانوية من جميع أنحاء البلاد، والذين يرون بتدريس اليهودية أنه يربط التلاميذ مع الثقافة الإسرائيلية، قررت وزارة التربية والتعليم الاستجابة لطبهم ومنح ميزانيات لتدريس الثقافة اليهودية في هذه المدارس أيضا». وجاء إعلان الوزارة تحت عنوان «نعزز علوم الآداب»، ما يعني أن علوم الآداب، بالنسبة للوزارة الإسرائيلية، موجودة في «التراث اليهودي».

وقال مسؤول في وزارة التربية والتعليم، من دون كشف هويته، لصحيفة إن حجم الميزانية المخصصة لنشاط هذه الجهات الدينية المتطرفة يبلغ قرابة ١٦٠ مليون شيكل سنويا، ولكن

يصعب رصدھا في ميزانية وزارة التربية والتعليم لأنها موزعة بين بنود عديدة في الميزانية. وأضاف المسؤول «لقد بدأنا نعطي أموالا أكثر للمدارس الحكومية التي تكثف تعليم اليهودية».

إضافة إلى الميزانية، قررت مديرة منطقة حيفا في وزارة التربية والتعليم، في أيلول الماضي، تعيين حاخام في جميع المدارس الابتدائية في كريات هايمم وكريات بياليك، كتجربة أولية سيتم تعميمھا على مدارس أخرى لاحقا. وأعلن بيرون مؤخرا أنه على جميع المدارس أن تعين «مراقفي روحاني» وفقا لمشئنة مدير المدرسة.

«نرجسية إثنية»

من جانبه ربط مدير معهد التربية التقدمية في كلية «سمينار هكيبوتسيم» في تل أبيب، البروفسور نمرود ألوني، بين تكثيف تدريس مواضيع يهودية في المدارس الحكومية وبين توجهات عامة لدى الجمهور الإسرائيلي ووصف ذلك بـ«النرجسية الإثنية». وقال «نحن منشغلون طوال الوقت في الثناء على أنفسنا ونحن كم راثعون، في حين أن الآخرين ليسوا كذلك».

وأضاف ألوني أن «أفكارا يهودية مثل التعامل المتساوي مع غير اليهودي، والسعي للسلام وتحقيقه، لا يتم تعليمھا من وجهة نظر إنسانية تدفع الأفراد إلى تحقيق هذه الأفكار، وإنما من وجهة نظر إثنية محض. والنتيجة هي أنه في العام ٢٠١٣ توجد في المجتمع الإسرائيلي عدالة أقل مما كان سابقا، والفجوات الاجتماعية أكبر من ذي قبل، وعملية السلام تعرج واحتمالات تحقيقھا اصغر من أية مرة في الماضي، والتعامل مع غير الآخر أسوأ من أي شيء، وهناك عداء بالغ من جانب التلاميذ اليهود تجاه العرب. وكلما علمنا أكثر قيما كهذه نصعب أكثر سوءا».

وقال نائب رئيس معهد هيرطمان ومدير برنامج «بئيري» لتعميق الهوية اليهودية الإسرائيلية التعددية في المعهد، داني اليعازر، إن «التلميذ الإسرائيلي يجب أن يتعلم ويتعرف على ثقافته وأن يشعر بالانتماء إليها وامتلاكھا. من أجل أن يتمكن من أن يختار منها ما هو مناسب له، ومن أن يكون نقديا في المكان الذي يرى فيه أنه من المناسب أن يشارك في النقاش حول الحيز العام اليهودي بالاستناد إلى المعرفة. والتشديد يجب ألا يكون على مضامين دينية وإنما على الثقافة اليهودية، وعلى القيم وليس على القيام بالفرائض الدينية».

وأشار غلعاد كاريف، مدير عام «الحركة من أجل يهودية تقدمية» التي تقوم بنشاطات في المدارس بتمويل حزبي من وزارة التربية والتعليم، إلى أن «استطلاعات الرأي تدل على أن أغلبية الجمهور اليهودي في البلاد مهتمة برعاية هويتھا اليهودية». لكنه حذر من أنه «إذا لم نطرح أمام الجمهور خيارا علمانيا ليبراليا، فإن الانتقاء الافتراضي سيكون أرثوذكسيا» في إشارة إلى التيار الديني الأرثوذكسي الذي تمثله الحركات والجمعيات الدينية اليمينية. وأضاف كاريف أنه «إذا كانت وزارة التربية والتعليم تكثف من دروس التراث، فإن عليها أن تكثف في موازاة ذلك من مجالات المواطنة والتربية الإسرائيلية الديمقراطية والإنسانية والحرية الإسرائيلية التي تضم غير اليهود أيضا. ولأسفني فإنني لا أرى أن اليهود في هذا الاتجاه تتساوى مع تلك التي يتم استثمارھا في تراث إسرائيل».

غسيل دماغ

بدأ تدريس موضوع اليهودية و«التراث اليهودي» في المدارس الرسمية في أعقاب توصيات «لجنة شنهار»، التي شكلھا وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الأسبق، زبولون أورليف، في العام ١٩٩١، وتم تقديم التوصيات بعد ثلاث سنوات إلى خليفته في المنصب، آمنون روبينشتاين. وتم تشكيل هذه اللجنة من أجل التدقيق في وضع تدريس اليهودية في المدارس الحكومية. وترأست اللجنة البروفسور عيليزا شنهار، المحاضرة في قسم الأدب العبري في جامعة حيفا، وترأس اليوم كلية «يعيم يزراغيل» (مرج ابن عامر). وقالت شنهار إنه في تلك الفترة، قبل أكثر من عقدين، كانت قلقة من ابتعاد اليهود العلمانيين عن مواضيع مثل التوراة والفلسفة اليهودية، وهو أمر تم التعبير عنه بانخفاض عدد الطلاب العلمانيين الذين تسجلوا لمواضيع كهذه في الجامعات. وأضافت «لأنه عندما تعيش في دولة إسرائيل، عليك أن تهتم لماذا أنت موجود هنا. يجب أن يكون هناك شعور بالهوية والوحدة. وعندما يتسبب تدريس اليهودية باعتبار قطاعات مختلفة في المجتمع فإن هذا خطير جدا».

وأشارت شنهار إلى أن العبدأ الأهم الذي أوصت به لجنتها هو «إعادة مسؤولية التعليم إلى المجتمع الذي يأتي التلاميذ من داخله. أي أن مجال تدريس مواضيع اليهودية في جهاز التعليم العام، يجب أن يتم التعبير عنه من خلال تاهيل معلمين وإعداد برامج دراسية ومواد تعليمية تتناسب مع رؤية وقيم الجمهور العلماني. والوضع الذي فيه يوجد نقص في المعلمين المناسبين، على غرار الوضع القائم في مجال تدريس مواضيع اليهودية في قسم من المدارس العامة، وتسليم المجتمع مسؤولية تعليم أبنائه وبناته بالمقاولة إلى من يبدي استعدادا للعمل في هذا المجال لأي للحركات والجمعيات الدينية». هو وضع غير سليم ويؤدي إلى صدام أو تحرب».

وأضافت شنهار أن «الإعلان عن أن من يدرّس مجموعة سكانية عامة يجب أن يأتي من داخلھا غايته منع «غسيل دماغ» لكن هذا بالضبط ما هو حاصل في السنوات الأخيرة. والمبدأ الثاني في توصيات «لجنة شنهار» هو أن تدريس مواضيع اليهودية يجب أن يكون من خلال التعددية الفكرية. وقالت شنهار إنه «طوال الستين الماضية لم يتحدثوا في جهاز التعليم عن أن أغلبية اليهود في الولايات المتحدة ينتمون للتيارين الإصلاحي والمحافظ. واليهودية التي تم استعراضھا في جهاز التعليم هي الأرثوذكسية فقط. لكننا كتبنا في التوصيات أنه يجب أن يكون هناك تعبير عن جميع التيارات مع إمكانية التحديث والنقد».

وأكدت شنهار أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تطبق توصيات اللجنة وأنه «منذ نشر تقرير اللجنة تبذل هنا عشرة وزراء تربية وتعليم، لذلك فإنه لا يوجد توجه موحد وكل واحد نفذ ما اعتقد أنه الصواب. وقسم من الأمور يختلف عن قيم الروح الأصلية لتقرير اللجنة. واليوم يسلمون التعليم بالمقاولة لمن يقدر على العمل في ذلك، حتى لو كان من حباد، وحتى لو كانت توجهاته منقضة لتوجهاتنا. والمثال الأبرز هو اقتراح بيرون تعيين مراقب روحاني لكل مدرسة. وواضح تماما أن هؤلاء سيكوتون حاخامين من دون شك».



العاهل السعودي والرئيس الإيراني السابق، إسرائيل نتسحب من تقارب محتمل بين الرياض وطهران!

باحثان من «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

مصلحة إسرائيل في بقاء علاقاتها مع السعودية سرية رغم المصالح المشتركة!

ويشددان: على إسرائيل الابتعاد عن مبادرة بلورة جبهة مشتركة مع السعودية أو مصر ضد إدارة أوباما* «تقدم حقيقي في العملية السياسية مع الفلسطينيين سيمكن إسرائيل من مطالبة السعودية بدعم أكبر لبناء الدولة الفلسطينية حتى بدون التوصل إلى اتفاق دائم»

نشرت مؤخرا تقارير صحافية وتحليلات عديدة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، تحدثت عن حدوث تقارب حقيقي بين إسرائيل والسعودية، اعتقادا بأنه يصلح في هذه الحالة المثل القائل إن «عدو عدوي صديقي». كذلك «طوره» رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خطابه ضد إيران، وراح يحذر من خطورتھا على دول الخليج. وفي هذا السياق، نُشر الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أودي ديكل ويوثيل غوجانسكي، مقالا في الموقع الإلكتروني للمعهد الأسبوع الماضي، أشارا فيه إلى أنه «يوجد لدى إسرائيل والسعودية مصالح مشتركة لمنع إيران من الحصول على قدرة نووية عسكرية ولجم محاولات إيرانية لتحقيق هيمنة إقليمية». إضافة إلى ذلك، فإن كلا الجانبين قلقان من السياسة الأميركية، التي تمنع عن استخدام القوة ضد إيران وسورية وتبث مؤشرات بأنها تتبعد تدريجيا عن مشاكل الشرق الأوسط.

إلا أن الباحثان الإسرائيلي، من جهة،لم يتجها، لم تتجح في استغلال المبادرة كأساس للحوار مع العالم العربي، ورفضت المبادرة في البداية وبعد ذلك عبر عدد من القادة الإسرائيليين، وفي مقدمتهم الرئيس شمعون بيريس ورئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، عن دعمهم للجوانب الإيجابية للمبادرة من دون تجاهل المواضيع الإشكالية، وخاصة إقامة علاقات طبيعية مشروطة بإنهاء عملية السلام والانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ فإن قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٦.

واعتبر الباحثان أنه «باستثناء 'مبادرة عبد الله'، بقيت السعودية سلبية وفي هاشأ المحاولات من أجل دفع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك بين إسرائيل وسورية. ومن الجائز أن هذا يدل على أن المبادرة منذ البداية كانت وفتھا تغيير الصورة السلبية التي حظيت بها المملكة بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، والتي التقابل فإن عُمان وقطر، اللتين تتواجدان غالبا خارج إجماع' المجلس التعاون الخليجي' أقامتا علاقات رسمية، وإن كانت جزئية، مع إسرائيل. وفتحت إسرائيل مكاتب تمثيل لدى الدولتين، لكن الانتفاضة الثانية وعملية 'الرماص المصوب' العسكرية أدتيا إلى إغلاقھا.

وأشار الباحثان إلى أن السعودية أعلنت في عدة مناسبات خلال السنوات الأخيرة، عن أنه «لا توجد لديها نية للقيام بخطوات إضافية، يمكن أن تتسرع كبادرة نية حسنة تجاه إسرائيل. كما أن المملكة مارست ضغوطا على المملكات [دول الخليج] الصغيرة كي لا تفعل ذلك أيضا. وفعلا، رفضت دول الخليج في السنوات الأخيرة الاستجابة إلى طلب الإدارة الأميركية القيام ' بخطوات بناء الثقة' تجاه إسرائيل، في إطار بناء أجواء إقليمية داعمة للعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين». وأضاف الباحثان أنه إلى جانب ذلك، كشفت وثائق 'ويكيليكس'، أنه جرى بين الجانبين «حوار سري ومتواصل» حول الموضوع الإيراني. وأشارا إلى تقارير تحدثت عن «شركات إسرائيلية تساعد في أمن دول الخليج بتقديم المشورة الأمنية، تدريب قوات عسكرية محلية، وبيع أسلحة ومنظومات تكنولوجية متطورة. وفي موازاة ذلك، تعقد لقاءات بمستوى رفيع من كلا الجانبين بصورة دائمة. كذلك تنفيذ التقارير بين إسرائيل لئمت سياسة تصدير السلاح إلى دول الخليج، كما لينت محاولات لتقريب صفقات أسلحة متطورة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، ومن بين أسباب ذلك إرسال تلحيجات إلى وجود إمكانية للشراكة أكثر من وجود تهديد محتمل. إضافة إلى ذلك، تتمتع إسرائيل بقدرة معينة على الدخول إلى أسواق الخليج طالما أن البضائع لا تحمل مصقفا إسرائيليا».

وتابع الباحثان أن إسرائيل والسعودية ودول الخليج تعترف بقوة إسرائيل العسكرية وبعلاقاتھا الوطيدة مع الولايات المتحدة، وتأثيرھا في الكونغرس، وترى أنه توجد قيمة في الحفاظ على مستوى كهذا أو ذاك في التنسيق معها. لكن «للاقات طبيعية» ليست ممكنة على حد أعائھا، طالما لا توصلر إطلاقا هامة على العملية السياسية مع الفلسطينيين. وحتى في حال توصلت إسرائيل والفلسطينيين إلى تسوية سياسية، ولو جزئية، فإنه ليس واضحا ما إذا كانت ستعود بالضرورة إلى 'ربيع سياسي' بين إسرائيل وبين السعودية وباقى دول الخليج، وعلى مدار الستين

الاسرائيلي المنتهز

إعداد: بلال ضاهر



العاهل السعودي والرئيس الإيراني السابق، إسرائيل نتسحب من تقارب محتمل بين الرياض وطهران!

باحثان من «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

مصلحة إسرائيل في بقاء علاقاتها مع السعودية سرية رغم المصالح المشتركة!

ويشددان: على إسرائيل الابتعاد عن مبادرة بلورة جبهة مشتركة مع السعودية أو مصر ضد إدارة أوباما* «تقدم حقيقي في العملية السياسية مع الفلسطينيين سيمكن إسرائيل من مطالبة السعودية بدعم أكبر لبناء الدولة الفلسطينية حتى بدون التوصل إلى اتفاق دائم»

الماضية اشتترطت السعودية مطالب الغرب بإجراء إصلاحات وإقامة علاقات مع إسرائيل والمساهمة بصورة إيجابية في الاستقرار الإقليمي، بالحاجة إلى أن يتحقق أولا حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومن الجائز جدا أن استخدام الصراع هو ذريعة أكثر من كونه سببا جوهريا. ومن الجهة الأخرى، فإن طبيعة علاقات السلام لإسرائيل مع مصر والأردن والتقلبات في العالم العربي مست بقدر معين قدرة أية حكومة في إسرائيل أن تعرض 'التطبيع' أمام الجمهور الإسرائيلي على أنه مقابل لائق لتنازلات إسرائيلية 'مؤلمة' من خلال العملية السياسية.

«ثمن العلاقات العلنية مع إسرائيل باهظ»
اعتبر الباحثان أنه «من وجهة النظر السعودية ودول الخليج، فإن وجود علاقات علنية مع إسرائيل قد يجدي ثمنا منها في الفترة الراهنة أكبر من فائدها، على ضوء موقف الشارع العربي الراض عن لعلاقات مع إسرائيل ولاعتراف بها». وأضافا أن «المملكات العربية في الخليج تتمتع حاليا من وضع تفرج فيه علاقات سرية وغير رسمية، تسمح لها بالاستفادة من حسنات العلاقات مع إسرائيل من دون حاجة إلى دفع ثمن لقاء ذلك في الراي العام الذي بات 'صارخا' أكثر منذ اندلاع 'الربيع العربي'. كذلك فإن المصالح المشتركة ليست قيما مشتركة. وبقدر معين مرجح أكثر لإسرائيل إقامة علاقات سرية من دون الدخول في مواجهة مع الجوانب الأخلاقية الكامنة بعلاقات مع مملكات شمولية، وحتى طرح الموقف السعودي على أنه حازر آخر أمام بناء الثقة الضروري لدفع عملية السلام وقطف ثمار السلام».

إلى جانب ذلك، أشار مظلون وحتى سياسيون في إسرائيل إلى وجود 'خيبة أمل' مشتركة، لدى إسرائيل والسعودية من سياسة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، تجاه إيران وسورية، وأن هذا الأمر يشكل لقاء مصالح من أجل 'بلورة شراكة ما بين الدولتين».

وكتب الباحثان «إننا نصبح بان تتبعد إسرائيل بقدر الإمكان عن مبادرة بلورة جبهة مشتركة مع السعودية أو مصر أو غيرها ضد إدارة أوباما، إذ أن صورة جبهة موحدة ضد الولايات المتحدة قد يضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة، الموجودة أصلا في فترة حساسة. وفي هذا السياق، ووفقا لهفمننا، فإنه كلما تصاعد التهديد من جانب إيران فإن الأمر لن يؤدي بالضرورة بكل من السعودية وإسرائيل إلى أن تتعاونوا، وإلى جانب لقاء المصالح بين الجانبين، فإنھما لا يريان بالضرورة البيئة الإستراتيجية بصورة متطابقة، وهكذا على سبيل المثال، فإن اتفاقا مع إيران ليمنعھا من تطوير سلاح نووي] والتخوف منها قد يؤدي، بسبب عدم وجود خيار آخر، بالسعودية إلى التقرب بصورة مدروسة من إيران، وفي وقت لاحق أن يتم طرح موضوع النووي الإسرائيلي، بقوة أكبر، على الأجندة وأن يقال، 'إذا تم التعامل مع إيران هكذا فلماذا لا يتم التعامل مع إسرائيل أيضا بالشكل نفسه؟'. كذلك فإن السعودية تتحنى شن هجوم إسرائيلي ضد المنشآت النووية في إيران، لكنها تتحفظ من تصويرھا كمن تتعاون عسكريا مع إسرائيل، تحسبا من أن تطالب بدفع ثمن الهجوم الإسرائيلي».

وأشار الباحثان إلى أنه «في العلاقات بين السعودية وإسرائيل حتى الآن يوجد حاجز نفسي ديني، لا يمكن من بناء الثقة وإقامة شبكة علاقات مستقرة، والمكسب المحتمل لا يزال محدودا».

واعتبر الباحثان أنه «على الرغم من أن السعودية تنظر إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه عامل يقوض الاستقرار، فإنھا تعتبر إيران المشكلة الأمنية والأيدولوجية المركزية» على نسبة لها. بل أكثر من ذلك، فقد استعنت قادة التفاهات بين إسرائيل والسعودية، على ضوء الاتفاق النووي الأولي الذي تم التوقيع عليه بين الدول العظمى وإيران والذي لم يقابل بصورة إيجابية في إسرائيل والسعودية، وكذلك اتفاق تفكيك السلاح الكيميائي في سورية الذي منح الشرعية وهلة زمنية ثمينة لحكم الرئيس بشار الأسد».

وأضافا أن «هذه التفاهات تنضم إلى حيز المصالح المشتركة، مثل الحاجة إلى كبح التأثير الإيراني في المنطقة، وانعدام شرعية نظام الأسد في سورية، ودعم حكم المجلس العسكري في مصر، وتوجه أساس يستند إلى الولايات المتحدة. وحيز المصالح المشتركة هذا، سوية مع تخوف مشترك من تبعات اتفاق الدول العظمى مع إيران ومن تقارب إيراني - أميركي، ليس مقدوره أن يؤدي إلى تعاون مكشوف وعلاقات طبيعية بين السعودية وإسرائيل، وإنما لتعزيز التنسيق السري والتفاهات بينهما». وخلص ديكل وغوجانسكي إلى أنه «رغم ذلك، فإنه لا ينبغي التقليل من أهمية العلاقات، خاصة لدى الحديث عن علاقات بين دولتين لا تعترف بالوحدة بالأخرى بصورة رسمية. والحوار بين الجانبين مفيد من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وبالتالي لا يضر تقدم التسوية السياسية. لكن ثمة شك كبير ما إذا كانت السعودية، التي تتطلع إلى قيادة معسكر دول الخليج، ستسمح إسرائيل باعتصم تطبيع قبل حدوث تقدم ملموس في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، فإن أية محاولة لإخراج هذه العلاقات من البعد السري وتحويلھا مكشوفة من شأنه أن يضر بها. وتقدم حقيقي في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين سيوسع قاعدة المصالح المشتركة وحتى أنه سيمكن إسرائيل من بناء أن تطالب السعودية بدعم أكبر من أجل دفع مبادرات سياسية المساعدة في بناء الدولة الفلسطينية، حتى بدون التوصل إلى اتفاق دائم أبدا».

تدهور كبير في أوضاع التعليم العالي في إسرائيل

* إسرائيل تحتل صدارة الدول التي تعاني من ظاهرة «هروب الأدمغة» الأكاديمية إلى الولايات المتحدة وبفارق كبير جدا عن الدول الأخرى *



الأخرى)، وهما عاملان حيويان في القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي المعاصر. لكن، خلال العقود الأربعة الأخيرة، تبرز في إسرائيل ظاهرة الإهمال المتواصل للمؤسسات الأكاديمية، وهو ما يشكل خطراً متزايداً على مستقبلها. المنوط بصورة مطلقة بقدرتها على البقاء في الواجهة التكنولوجية، ولئن كان تغيير المنحى لا يزال متاحاً، إلا أنه يستوجب إعادة سلم الأولويات القومية إلى المسار الذي كان عليه خلال العقود الأولى من قيام الدولة. المسار الذي اتاح لإسرائيل أن تكون «دولة الشركات الناشئة»، وهو ما يتحتم عليها أن تكونه إن هي رغب في البقاء في هذه المنطقة العدائية!

١٠٠ محاضر في الدولة الأم، وحتى العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، تقلصت ظاهرة «هروب الأدمغة» من غالبية الدول إلى الولايات المتحدة، بينما اتسعت وازدادت هذه الظاهرة من إسرائيل وبلغت نسبة ٢٩ محاضراً إسرائيلياً (في الجامعات الأميركية) لكل ١٠٠ محاضر يعملون في إسرائيل. ويخلص البروفسور بن دافيد فيقول: «رما كان التعليم يشكل البيئة الأساس الأكثر أهمية في أية دولة، وفي إسرائيل عدد من مؤسسات البحث الأكاديمي الرائدة على المستوى العالمي والتي يمكن أن تشكل مفتاحاً أساسياً لتطوير جهاز التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي ولرفع إنتاجية العمل (المتدنية جداً، نسبياً، بالمقارنة مع الدول المتطورة

في عدد المحاضرين الكبار في جميع الكليات والجامعات بنسبة ٤٠٪ فقط. كما تبين من البحث أن عدد المحاضرين الكبار في الجامعاتين الأكبر في إسرائيل (الجامعة العبرية في القدس وجامعة تل أبيب) تناقص خلال السنوات الـ ٣٥ الأخيرة، بدلا من الازدياد: في الجامعة العبرية انخفض عددهم في العام ٢٠١٠ بنسبة ١٧٪ عما كان عليه في العام ١٩٧٣، وفي جامعة تل أبيب انخفض بنسبة ٢٦٪ خلال الفترة نفسها، وكذلك في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، انخفض عدد المحاضرين الكبار خلال العقود الأربعة الأخيرة بنسبة ٢٦٪.

أما فيما يتعلق بعدد الطلاب الجامعيين لكل محاضر كبير بين السنوات ١٩٧٧ و ٢٠١٠، فيؤكد البروفسور بن دافيد أن «الوضع أسوأ بكثير مما تعرضه هذه الأرقام». فقد تبين أن عدد طلاب الدكتوراه (اللقب الثالث) لكل محاضر كبير قد ارتفع من طالب واحد إلى أكثر من طالبين لكل محاضر، بينما ارتفع عدد طلاب اللقب الثاني لكل محاضر كبير بأربعة أضعاف - من ٢ إلى ٨ طلاب. وسعياً منها إلى سد هذا النقص، عمدت الجامعات إلى استجلاب محاضرين خارجيين (من غير أعضاء السلك التعليمي فيها). فبينما كانت نسبة المحاضرين الخارجيين في العام ١٩٨٦ حوالي ١٣٪ من مجمل عدد المحاضرين الكبار في الجامعات، ارتفعت نسبتهم في العام ٢٠١٠ إلى نحو ٤٦٪. ويوضح البروفسور بن دافيد مدلولات هذا التحول فيقول: «كان لهذا الحل التوفيري، الذي يعكس تدني الاهتمام العام بالجامعات البحثية وبضرورة تمويلها - وهو ما تجسده الميزانية العامة للدولة - تأثيران سلبيين على غاية من الأهمية: الأول - تراجع وتدني جودة التعليم الذي يتلقاه الطلاب، وخصوصاً في الدراسات للألقاب المتقدمة، والذي يتولاها أشخاص لا يشتغلون في المجال البحثي المتقدم، والثاني - احتمال أن المحاضرين الخارجيين كانوا ينوون مواصلة مساراتهم البحثية مستقبلاً، غير أن النقص المتزايد في ملاكات المحاضرين الكبار في الجامعات البحثية، قيساً بعدد طلاب البحث المتخرجين، دفع الكثيرين منهم إلى هجر المسار البحثي أو إلى البحث عن ملاكات بحثية في خارج البلاد».

وفي هذا السياق، يبين بحث «مركز طاب» أن إسرائيل تحتل صدارة الدول التي تعاني من ظاهرة «هروب الأدمغة» الأكاديمية إلى الولايات المتحدة، وبفارق كبير جداً عن الدول الأخرى، وهي الظاهرة الأذى في التفاقم باستمرار خلال السنوات الأخيرة تحديداً. فخلال العامين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، مثلاً، كان هناك ٢٥ محاضراً إسرائيلياً يعملون في الولايات المتحدة لكل ١٠٠ محاضر كبير يعملون في جميع الجامعات والكليات الإسرائيلية، مقابل ٤٠ - ١ محاضرين أجانب في الجامعات الأميركية من مختلف دول العالم (باستثناء كندا: ١٣ محاضراً كندياً في الولايات المتحدة) على كل

أصدر «مركز طاب» لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل» ثلاثة «بيانات صحافية»، يوجز فيها النتائج التي توصل إليها باحثوه في ثلاثة أبحاث جديدة أجروها مؤخراً حول: ١. أوضاع التعليم العالي في إسرائيل؛ ٢. الفقر بين المسنين في إسرائيل؛ ٣. أسباب تدني إنتاجية العمل في إسرائيل. وهي أبحاث تم نشرها في إطار «تقرير أحوال الدولة- إسرائيل» في العام ٢٠١٣، الذي أصدره المركز مؤخراً.

هنا البيان عن أوضاع التعليم العالي:

يؤكد البحث استمرار التدهور في أوضاع التعليم العالي في إسرائيل على المستويات كافة، وبشكل خاص: انخفاض عدد أساتذة الصف الأول في الجامعات الرائدة في إسرائيل عما كان عليه قبل أربعة عقود، ارتفاع عدد الطلاب بما يعادل ضعف عدد الأساتذة حاملي لقب بروفيسور، انتقال الجامعات من تشغيل الباحثين الأكاديميين (ذوي الكلفة المرتفعة) إلى تشغيل أعداد أكبر من المحاضرين الخارجيين غير الباحثين، اتساع وتفاقم ظاهرة «هروب الأدمغة» من إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأميركية «بما لا يقارن مع أي من الدول الأخرى في العالم الغربي». ويوضح معد البحث، البروفسور دان بن دافيد (رئيس «مركز طاب»)، أنه «خلال العقود ونصف العقد الأولين على قيامها، أنشأت دولة إسرائيل عدداً من الجامعات البحثية التي احتلت مواقع متقدمة جداً، في الصف الأممي، على المستوى العالمي. وبالرغم من إغراق الدولة باللاجئين الذين توافدوا إليها وهم لا يملكون شيئاً سوى ملابسهم، وبالرغم من السنوات العجاف التي عانت فيها من نقص حاد في المواد الغذائية، وبالرغم من الحروب الشاملة والمتكررة والضغوطات المالية الحادة، استطاعت إسرائيل أن تقيم، حتى بداية سبعينيات القرن الماضي، سبع جامعات بحثية هامة جداً ورافق ذلك ارتفاع خيالي في عدد الأساتذة الكبار فيها، بما يعادل نسبتهم في الولايات المتحدة الأميركية. ولكن، ابتداءً من السبعينيات نفسها، وبينما كانت أغنى بكثير مما كانت عليه من قبل، أقدمت إسرائيل على تغيير وجهتها بصورة دراماتيكية، وهو ما تجسد في تراجع الجامعات المتواصل في سلم أولويات الدولة خلال العقود الأربعة اللاحقة، كما تبين المعطيات!»

فقد أظهر البحث الذي أجراه المركز أنه بينما ازداد عدد السكان في إسرائيل بين الأعوام ١٩٧٣ و ٢٠١٠ بنسبة ١٣٣٪، ازداد عدد الطلاب في الجامعات البحثية بنسبة ١٥٧٪، فيما ازداد عدد الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي (بما فيها الكليات الخاصة) بنسبة ٤٢٨٪، ولكن، مقابل هذا الارتفاع الكبير جداً في عدد الطلاب الجامعيين، لم يرتفع عدد المحاضرين الكبار في الجامعات سوى بنسبة ٩٪ فقط، بينما كان الارتفاع

إنتاجية العمل في إسرائيل هي من الأدنى في العالم المتطور

أخرى تخصص الاقتصاد برتمه لها علاقة بتدني إنتاجية العمل. فلرأس المال، مثلاً، دور مركزي في تحسين مستوى الإنتاجية ورفعها، عادة، بينما ثمة مشكلة جدية جداً في إسرائيل في هذا المجال، وفضلاً عن المستوى المتدني في بنية الرأسمال البشري، وعن الإهمال المتواصل لسنوات طويلة جداً في مجال بنى المواصلات التحتية، فإن احتياطي رأس المال لساعة العمل الواحدة في إسرائيل يقبع في أسفل التدرج الذي تعتمده منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). ومن المعروف أن العمل ورأس المال يعتبران من بين عوامل الإنتاج البدئية.

زيادة رأس المال تؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفعها، ولذا - يقول بن دافيد - ليس صدفة أن تكون ثمة علاقة واضحة ومتينة جداً بين احتياطي رأس المال وبين إنتاجية العمل.

وليس من المفاجئ أن يكون مستوى النمو في الإنتاجية القومية متدنياً في دولة ذات مستويات متدنية من رأس المال البشري والمادي، وزيادة على جميع هذه العوامل المعيقة للإنتاجية في إسرائيل، ينهني الأخذ في الحسبان، أيضاً، البيروقراطية الحكومية المعقدة جداً التي تؤدي إلى إهدار موارد إضافية أخرى، على حساب إنتاج البضائع والخدمات، ومن المعطيات الأكثر تعبيراً عن عسق البيروقراطية المعقدة هذه، مثلاً، أن عدد الأيام اللازمة لإنشاء مشروع تجاري في إسرائيل (٣٤ يوماً) هو الثاني بين دول OECD، ما يعادل أكثر من ٧٥ ضعف من المتوسط العام في دول هذه المنظمة، والذي يبلغ ١٣ يوماً، ومن هنا، فإن البيروقراطية تكاليف باهظة تقع على الشركات الإسرائيلية والأجنبية المعنية بإنشاء وتطوير مشاريع تجارية في إسرائيل، مما يمش بالمنافسة الضرورية جداً في السعي إلى إنتاج منتجات وخدمات أفضل بكلفة أقل.

ويخلص بن دافيد من هذا إلى القول إن السوق المحلية الصغيرة في إسرائيل تتركز في أيدي مجموعة صغيرة من الأشخاص، ولذا فهي تعاني من نقص المنافسة الكافية، التي تشكل عاملاً حاسماً في تحفيز الاستثمارات، سواء في رأس المال البشري أو المادي الضروريين لتحسين الإنتاجية ورفع مستواها، كما تعاني من فائض الإدارة المركزية (البيروقراطية)، وهذه مجتمعة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، ما يؤدي بالتالي إلى ضرب جاذبية البيئة الاقتصادية الإسرائيلية للاستثمارات، المحلية والأجنبية، ويضيف: «إن المشاكل المتصلة بتدني معدلات العمالة، وبكثرة ساعات العمل وتدني إنتاجية العمل تجتمع، معاً، فتشكل عبئاً قويمياً متزايداً على أكتاف الذين يتحملونه، إنها مسألة جدية جداً أخذت في التفاقم، ولذا فهي تستوجب معالجة متعددة المنظومات وطويلة المدى من جانب واضعي السياسة في إسرائيل».

أصدر «مركز طاب» لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل» ثلاثة «بيانات صحافية»، يوجز فيها النتائج التي توصل إليها باحثوه في ثلاثة أبحاث جديدة أجروها مؤخراً حول: ١. أوضاع التعليم العالي في إسرائيل؛ ٢. الفقر بين المسنين في إسرائيل؛ ٣. أسباب تدني إنتاجية العمل في إسرائيل. وهي أبحاث تم نشرها في إطار «تقرير أحوال الدولة- إسرائيل» في العام ٢٠١٣، الذي أصدره المركز مؤخراً.

هنا البيان عن تدني إنتاجية العمل وأسبابها:

بين البحث الذي أجراه «مركز طاب» حول أسباب تدني إنتاجية العمل في إسرائيل أن الإسرائيليين يعملون عدداً من الساعات يزيد بكثير عما هي الحال في الدول المتطورة، ومع ذلك فإن حجم الاستثمارات في الرساميل متدن جداً، فضلاً عن أن البيروقراطية المعقدة تعود بالضرر الكبير على معدلات الإنتاجية.

ويوضح البحث، بدايةً، أن الأجر منوط، بصورة كبيرة، بالكمية التي يتم إنتاجها خلال ساعة عمل واحدة، أي بـ «إنتاجية العمل». ويبين البحث أن إنتاجية العمل في إسرائيل هي من بين الأدنى في العالم المتطور، وزيادة على هذا، فقد نشأت فجوة كبيرة بين إنتاجية العمل في الدول الرائدة في الغرب وبينها في إسرائيل، علماً بأن هذه الفجوة تزداد اتساعاً منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد فحص البحث، الذي أعده البروفسور دان بن دافيد، عدداً من العوامل المركزية التي تؤثر على مستوى الإنتاجية الإشكالية في إسرائيل، ومن هذه، مثلاً، ساعات العمل الكثيرة التي يعملها الإسرائيليين بالمقارنة مع ما هو قائم في الدول المتطورة، ويقول بن دافيد: «بينما عدد الإسرائيليين العاملين هو أقل من عددهم في كل واحدة من الدول الصناعية السبع (G7)، إلا أن هؤلاء العاملين يعملون عدداً أكبر من الساعات في السنة. وهذه هي الحال، فعلياً، منذ سبعينيات القرن الماضي، بينما تزداد الفجوة اتساعاً باستمرار: فعقد ساعات العمل في دول G7 يتناقص باستمرار خلال العقود الأربعة الأخيرة، بينما يعادل عدد ساعات العمل المتوسط في إسرائيل اليوم ما كان عليه قبل ثلاثة عقود، إذ عاد إلى الارتفاع بصورة حادة بعد أن كان شهد هبوطاً منذ تسعينيات القرن الماضي». ولكن، وعلى الرغم من بذل الإسرائيليين عدداً أكبر من ساعات العمل عن نظرائهم في الدول المتطورة الرائدة، إلا أن إنتاجيتهم في ساعة العمل الواحدة هي أقل بكثير منها لدى نظرائهم المذكورين، بل تشهد تراجعاً متواصلًا بالمقارنة مع ما هي عليه في دول G7.

ويوهو البحث إلى أن ثمة عوامل خاصة مميزة لبعض القطاعات التي تختلف باختلاف تؤثر في هذا، غير أن هناك بضعة عوامل

الفقر بين المسنين في إسرائيل تفاقم كثيراً بسبب عدم فاعلية شبكة الأمن الاجتماعي

* نسبة المسنين الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو ٢١٪ وهي النسبة الأعلى بين جميع الدول المتطورة الأخرى *

وجد البحث أن سياسة الرفاه الاجتماعي والضرائب في ١٢ دولة من بين الدول الـ ٢١ نتج في القضاء على الفقر بين المسنين بصورة كلية تقريباً وتقلص نسبة الفقر بينهم بنحو ٥٠٪ عند الانتقال من الدخل الاقتصادي إلى الدخل الصافي المتاح.

وبين البحث، أيضاً، أن الدول الـ ٢٢ جميعها - باستثناء اثنتين هما الولايات المتحدة وإسرائيل - نتج في تقليص معدلات الفقر بين المسنين بنحو ٨٠٪ على الأقل، وبينما استطاعت الولايات المتحدة تقليص معدلات الفقر بين المسنين بنحو ٢٨٪، لم تستطع إسرائيل تقليصها سوى بنحو ٥٩٪، على الرغم من كون مشكلة الفقر في المداخل الاقتصادية لدى مسنيها أصغر بكثير وعلى الرغم من كون عدد المسنين فيها هو الأقل من بين جميع الدول الأخرى، ونتيجة لذلك، تبلغ نسبة المسنين الذين لا يزالون يعيشون تحت «خط الفقر» نحو ٢١٪، وهي النسبة الأعلى بين جميع الدول الأخرى.

ويرى البروفسور بن دافيد أن «السياسة المحلية دوراً مزدوجاً في خلق هذا الواقع، فأولاً، نسبة المسنين من مجمل السكان الفقراء في الدول المتطورة الأخرى أعلى بكثير مما هي عليه في إسرائيل، ولذا، فحينما تعتمد هذه الدول برامج الرفاه المعقدة لتقليص معدلات الفقر العامة، يكون تركيزها الأساس على تقليص عدد المسنين، وثانياً، المعطيات الديمغرافية المتعلقة بالمسنين «تؤثر ضد صالحهم» في إسرائيل. ونظراً لكون المسنين في الدول الأخرى يشكلون نسبة أكبر من بين أصحاب حق الاقتراع، فهم ينجحون على ما يبدو في توجيه قوتهم السياسية هذه نحو اعتماد سياسة رفاة قادرة على محاربة الفقر بين المسنين والقضاء عليه في غالبية هذه الدول. أما في إسرائيل - يؤكد معدا البحث - فقد كانت ثمة فترة قصيرة من الوقت كان للمسنين خلالها تأثير سياسي قوي بين صعود «حزب المتقاعدين» وسقوطه، لكنها كانت فترة محدودة للغاية.

ويخلص البروفسور بن دافيد نتائج البحث هذا فيقول إن «شبكة الأمن الاجتماعي في إسرائيل، الرامية إلى إعادة توزيع الموارد القومية بواسطة مدفوعات الرفاه والضرائب، هي أقل فاعلية منها في دول متطورة أخرى في كل ما يتصل بتقليص الفقر وانعدام المساواة في المداخل المتاحة، ويضيف: «إنها مشكلة خطيرة بصورة عامة في إسرائيل، غير أن خطورتها تبرز بشكل خاص بين المسنين، فمعدلات الفقر طبقاً للمداخل الاقتصادية بين المسنين في سن ٦٥ عاماً وما فوق في إسرائيل هي إحدى المعدلات الأدنى في العالم المتطور (لكنها مرتفعة جداً بالمقارنة مع مجمل السكان) وهي أخذة في الهبوط، ومع ذلك، فإن معدلات الفقر طبقاً للمداخل المتاحة هي الأعلى بين الدول المتطورة، وبفارق كبير جداً عنها. إن الجزء الأكبر من هؤلاء تجاوز سن العمل، ولذا فهو يعتمد كلياً على منظومة يفترض أن تبقيه فوق «خط الفقر»، لكن هذه المنظومة في إسرائيل قد خيبت آماله، أكثر من أية دولة أخرى».

أصدر «مركز طاب» لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل» ثلاثة «بيانات صحافية»، يوجز فيها النتائج التي توصل إليها باحثوه في ثلاثة أبحاث جديدة أجروها مؤخراً حول: ١. أوضاع التعليم العالي في إسرائيل؛ ٢. الفقر بين المسنين في إسرائيل؛ ٣. أسباب تدني إنتاجية العمل في إسرائيل. وهي أبحاث تم نشرها في إطار «تقرير أحوال الدولة- إسرائيل» في العام ٢٠١٣، الذي أصدره المركز مؤخراً.

هنا البيان عن تفاقم الفقر بين المسنين:

خلص البحث الذي أجراه «مركز طاب» حول معدلات الفقر بين المسنين في إسرائيل إلى نتيجتين تبدوان متناقضتين في الظاهر (فهي (المعدلات) الأدنى بين الدول المتطورة من جهة، ومن جهة أخرى هي الأعلى أيضاً - في الجانب الأول، ٥٠٪ من المسنين في إسرائيل يعيشون تحت «خط الفقر» طبقاً لدخلهم الاقتصادي، أي قبل خصم مدفوعات الرفاه والضرائب. وهذه النسبة هي نسبة الفقر الأدنى في الدول المتطورة تبعا للمداخل الاقتصادية. وفي الجانب الثاني ٢١٪ من المسنين في إسرائيل يعيشون تحت «خط الفقر» طبقاً للدخل الصافي المتاح، أي بعد خصم مدفوعات الرفاه والضرائب. وهذه النسبة هي الأعلى بين الدول المتطورة طبقاً للدخل الصافي المتاح.

ويقول البروفسور دان بن دافيد، الذي أجرى البحث، «تبدو نسبة الفقر بين المسنين في إسرائيل تتحسن مع تقدم العمر، وفي سن ٦٥ عاماً وما فوق، هو «المعزب الأبرز عن انعدام فاعلية منظومات الضرائب والرفاه في تقليص ظاهرة الفقر في إسرائيل، فمشكلة الفقر بين المسنين في إسرائيل تبدو أقل خطورة عما هي عليه في الدول المتطورة الأخرى، ولكن، عند الأخذ في الحسبان «مشيكات الأمان» الاجتماعية (أي، التدابير المختلفة التي تعتمدها الحكومة لتحسين أوضاع المسنين)، ينقلب الحال ليحتل الفقر بين المسنين في إسرائيل صدارة اللائحة في العالم الغربي»!

وتبين من البحث أن نسبة المسنين الذين يعانون من الفقر طبقاً لمدخلهم الاقتصادي في إسرائيل هي أدنى مما هي عليه في ٢٠ دولة من بين الدول الـ ٢١ الأخرى التي شملها البحث، بل هي أخذة في التقلص خلال العقودين الأخيرين «ولا يغير من هذه النتيجة شيئاً شمل الحريديم والعرب أو استثناءؤهم من هذه المعطيات»، وبينما تبلغ نسبة المسنين الذين كانوا سيعيشون تحت «خط الفقر» في إسرائيل لو كانوا يعتمدون على دخلهم الاقتصادي حسب (من دون أي تدخل حكومي) نحو ٥٠٪، تزيد هذه النسبة عن ٧٥٪ من المسنين في ١٥ دولة من بين الدول الـ ٢١ الأخرى. ولكن البحث أظهر، من جهة أخرى، أنه على الرغم من كون عدد المسنين في كل من الدول الأخرى أعلى منه في إسرائيل بكثير، إلا أن المعونات الحكومية المقدمة للمسنين في تلك الدول هي أكثر فاعلية ونجاعة، وبالتالي فإن الفجوات بينها وبين إسرائيل كبيرة جداً في كل ما يتصل بتقليص الفقر بين المسنين، وبكلمات أخرى،

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠، يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي